

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم حالة الجزائر 2008-2018

تحت إشراف الدكتور:

عبد الصمد سعودي

من إعداد الطالبة:

– خولة شرودود

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حسان بوعباية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	رئيسا
عبد الصمد سعودي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
حمزة غربي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020 م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

إلى بلدي الحبيب الجزائر؛

إلى حلمي وحرقة قلبي فلسطين؛

إلى التي رافقتني دعائها، إلى من ساندتني دوما "لا تحزني إني معك" إلى الغالية حفظها الله وأطال في عمرها ألا وهي: أمي... ثم أمي... ثم أمي.

إلى أعظم الرجال صبورا وتضحية، إلى من في وجوده يحيى ألمي، والذي حبيبي:

"محمد"... أطال الله في عمره وعوضه الجنة عني.

إلى المؤسسات الغاليات، من شاركوني حلو الحياة ومرها، أخواتي: عائشة... حورية... نور الهدى.

إلى من وصى بهم الرحمان فقال: " سنشد عضدك بأخيك"،

إلى إخوتي: أيوب... ناصر الدين... أكرم.

إلى رمز الحب والحنان والصبر... عمي "بولنوار".

إلى روح صديقتي الطاهرة "حيرش سعيدة" وكل الأحبة الذين غادرونا.. رحمهم الله واسكنهم الجنة.

إلى جميع أهلي وأقاربي... أساتذتي وأستاذاتي في مختلف الاطوار... إلى صديقاتي... زميلاتي

وزملائي في مختلف الاطوار...

إلى دفعة الحراك 2020/2019؛

إلى كل من أحترمه ويحترمني؛

إلى كل من مهد لي طريق العلم؛

إلى كل من أحببناهم في الله؛

إلى كل من تمنى لي النجاح؛

أهدي هذا العمل المتواضع.

... خولة شردود ...

تشكرات

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه، أشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، أشكره إذ اتاح لي

إنجاز هذا العمل ورزقني القوة على تجاوز كل الصعاب، الحمد لله هو الموفق والمسدد... والصلاة

والسلام على رحمة العالمين وقدوة العاملين حبيبي محمد صلى الله عليه وسلم... وعملا بقوله:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فالشكر والامتنان للوالدين الكريمين حفظهما الله وجمعني بهم في جنات الخلود،

... إن ربي سميع الدعاء

الشكر إلى من علمني كلام الله ... معلم القرآن "محمد بلعباس"،

... وفاء واحتراما

الشكر إلى من رافقني في إنجاز هذا العمل، ولطالما شجعني فكان نعم المشرف والموجه،

استاذي "سعودي عبد الصمد" ... تقبل الله منه

الشكر إلى أستاذاتي وأساتذتي... د/بلعباس، د/صلاح، د/لقليطي، د/لعروس، د/عجلان، د/كزار،

د/قدوري، د/سنوسي، د/غربي، د/بوخرص، د/نذير، د/زيتوني، د/حجاب، د/عشاوي، د/بنابي،

د/هادف، د/ذبيح... تقديرا وثناء...

شكرا لأخي "حمزة خلافي" وصديقاتي "أمال موساوي"، "فطيمة مشتر"، "هاجر بوخاري"، "نوال

شيخ"، "منى داود"، "عائشة بوكاري وريحانة درفلو" "آسيا حريزي وهاجر سرايش"

... معزة وامتنانا...

شكرا لكل من دعا لي في ظهر الغيب... شكرا لكل من آمن بقدراتي...

شكرا لكل من ساعدني.. شكرا لكل من نسيه القلم وذكره القلب...

وفي الأخير أسأل الله أن يجعلني وإياهم من الذين آمنوا ومن الذين طوبى لهم وحسن مآب

"إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير".

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	التشكرات
III-I	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول والأشكال
أ-و	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم	
08	تمهيد الفصل
09	المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
09	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها
09	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
10	الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية
10	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
11	الفرع الأول: الأهداف الأولية
11	الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة
13	الفرع الثالث: الأهداف النهائية
14	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
14	الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة
16	الفرع الثاني: الأدوات المباشرة
17	الفرع الثالث: الأدوات المكملة
18	المطلب الرابع: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية
21	المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم
21	المطلب الأول: تعريف التضخم وقياسه
21	الفرع الأول: تعريف التضخم

22	الفرع الثاني: قياس التضخم
22	المطلب الثاني: أنواع التضخم وأسبابه
22	الفرع الأول: أنواع التضخم
23	الفرع الثاني: أسباب التضخم
24	المطلب الثالث: آثار التضخم
25	المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتضخم
25	الفرع الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود
29	الفرع الثاني: التضخم في النظرية الكينزية
31	الفرع الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود
33	المبحث الثالث: علاقة السياسة النقدية بمعالجة التضخم
33	المطلب الأول: العلاقة بين النقود والتضخم
34	المطلب الثاني: السياسة النقدية ومعالجة التضخم
34	الفرع الأول: معالجة التضخم في الاقتصاد المغلق
35	الفرع الثاني: معالجة التضخم في الاقتصاد المفتوح
37	المطلب الثالث: السياسات الأخرى لمعالجة التضخم
37	الفرع الأول: السياسة المالية
38	الفرع الثاني: استهداف التضخم كاستراتيجية حديثة
39	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)	
41	تمهيد الفصل
42	المبحث الأول: السياسة النقدية والعرض النقدي في الجزائر للفترة (2008-2018)
42	المطلب الأول: نشأة البنك المركزي ومسار السياسة النقدية في الجزائر
42	الفرع الأول: نشأة وتطور البنك المركزي
43	الفرع الثاني: السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90
45	الفرع الثالث: السياسة النقدية في ظل اصلاحات قانون النقد والقرض 10/90

47	المطلب الثاني: الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)
49	المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)
52	المبحث الثاني: التضخم في الجزائر وفعالية السياسة النقدية في معالجته للفترة (2008-2018)
52	المطلب الأول: أنواع التضخم وأسبابه في الجزائر
52	الفرع الأول: أنواع التضخم في الجزائر
54	الفرع الثاني: أسباب التضخم في الجزائر
56	المطلب الثاني: التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)
59	المطلب الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم خلال الفترة (2008-2018)
59	الفرع الأول: الأدوات الكمية التقليدية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)
63	الفرع الثاني: الأدوات الكمية المستحدثة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)
67	خلاصة الفصل
69	الخاتمة
75	قائمة المراجع
	الملخص

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
47	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(01-02)
49	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(02-02)
55	تطور الكتلة النقدية ومعدلات السيولة خلال الفترة (2018-2008)	(03-02)
57	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(04-02)
60	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(05-02)
61	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(06-02)
64	تطور معدل الأدوات الكمية المستحدثة في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(07-02)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
20	آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي	(01-01)
27	معادلة فيشر بيانيا	(02-01)
29	معادلة كامبردج بيانيا	(03-01)
30	تضخم سحب الطلب	(04-01)
48	تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(01-02)
50	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(02-02)
57	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(03-02)
60	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(04-02)
62	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(05-02)
65	تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2018-2008)	(06-02)

مقدمة

5 شهدت دول العالم عدة اختلالات في اقتصادها والتي كان سببها ظهور مشكلات اقتصادية لم تشهدها من قبل، وتتمثل أهمها في كل من الكساد، البطالة والتضخم، مما أدى إلى ضرورة وجود سياسات وإجراءات تحد من هذه الظواهر التي أثرت سلبا على اقتصاديات الدول، فبرزت عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدها عدة مدارس مختلفة عملت على تشخيص هذه الازمات وطرق معالجتها خاصة التضخم.

وقد حظيت السياسة النقدية باهتمام مختلف المدارس ومرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها، فزادت اهميتها ومكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد الاقتصادي "فريدمان" وفي الفكر الاقتصادي المعاصر، لاسيما بعد الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته دول العالم خاصة الدول النامية.

تسعى السياسة النقدية إلى معالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد خاصة الارتفاع في المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بالتضخم، إلى جانب أهداف أخرى متمثلة في التشغيل، توازن ميزان المدفوعات...إلخ.

الجزائر وكغيرها من الدول النامية سعت إلى الحد من الضغوط التضخمية بواسطة السياسة النقدية، وهو ما أكده صدور قانون النقد والقرض (10/90) المعدل والمتمم بالأمر (11/03) والأمر (04/10) والذي أعاد للسياسة النقدية مكانتها كإجراء أساسي لتنظيم عرض وتداول النقود، كما منح الاستقلالية للبنك المركزي في ادارتها.

ونتيجة للأزمة التي شهدتها العديد من اقتصاديات الدول نتيجة انخفاض اسعار النفط ومنها الاقتصاد الجزائري حيث تشكل أسعار النفط 94% من عائدات التصدير، لجأت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير السيولة للخزينة بعدما تم تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب المادة 45 مكرر من قانون رقم (17-10).

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة دور السياسة النقدية وفعاليتها في معالجة التضخم والحد منه في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

❖ إشكالية البحث:

بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل نجحت السياسة النقدية في كبح الضغوط التضخمية ومعالجتها في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح تساؤلات فرعية كما يلي:

- ماهي أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟
- ما هي الاجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية لمعالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟
- هل حظيت السلطة النقدية بالاستقلالية في ممارسة السياسة النقدية خلال الفترة محل الدراسة؟
- هل التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمعالجة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.

❖ الفرضيات:

- الفرضية الاولى: ترجع أسباب التضخم في الجزائر إلى أسباب نقدية ناتجة عن زيادة عرض النقود.
- الفرضية الثانية: لمحاربة التضخم لجأ بنك الجزائر إلى الأدوات غير مباشرة للتحكم في المعروض النقدي.
- الفرضية الثالثة: تمارس السلطة النقدية استقلاليتها التامة في إدارة السياسة النقدية وهذا ما منحه إياها قانون النقد والقرض 10/90 وأكد عليه كل من الأمر 11/03 والأمر 04/10.
- الفرضية الرابعة: التمويل غير التقليدي يسمح بتوفير السيولة لكن ينجم عنه آثار وخيمة متمثلة في ارتفاع معدل التضخم.

❖ أهداف البحث:

يمكن ابراز أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- التعرف على الاسباب الحقيقية للتضخم في الجزائر.
- تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر.
- التعرف على سير عمل أدوات السياسة النقدية.
- تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر.

- الخروج بمجموعة من النتائج التي تفسر متغيرات الدراسة.

❖ أهمية البحث:

يستمد الموضوع أهميته من كونه يعالج موضوعا هاما وحساسا في الاقتصاد الجزائري، فهو يعالج أحد أهم الاختلالات التي تصيب الاقتصاد متمثلا في ظاهرة التضخم، كما أنه يتطرق إلى سياسة هامة تلعب دور في معالجة هذه الاختلالات وهي السياسة النقدية وأدواتها المختلفة وهذا ما يساعد على وضع الاهداف التي تلائم الوضع الاقتصادي ومحاولة تحقيقها.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع:

- يندرج الموضوع في صميم التخصص "اقتصاد نقدي وبنكي".
- الميول الشخصي للقضايا المتعلقة بالنقود والبنوك.
- معرفة واقع التضخم والسياسة النقدية في الجزائر.
- الاهتمام المتزايد بحالة الاقتصاد الجزائري ومحاولة تسليط الضوء عليه.

❖ حدود البحث:

تحدد دراسة الموضوع من خلال ثلاثة جوانب:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة في الجزائر.
- الحدود الزمانية: التركيز على السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم خلال الفترة 2008-2018.
- الحدود الموضوعية: الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في كبح الضغوط التضخمية والحفاظ على المستوى العام للأسعار.

❖ المنهج المستخدم:

بما أن الموضوع يهدف إلى توضيح كيفية مساهمة السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم فإنه تم الاعتماد على المنهجين التاليين:

- المنهج الاستنباطي الاستقرائي: وتم الاعتماد على هذا المنهج في الفصل النظري وذلك للإلمام بمختلف الجوانب النظرية للسياسة النقدية والتضخم مشتملا على الوصف.

- منهج دراسة الحالة: وتم الاعتماد على هذا المنهج في الفصل التطبيقي وهذا المنهج يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة وإسقاطها على الموضوع من خلال دراسة واقع السياسة النقدية والتضخم في الجزائر والخروج بالنتائج.

❖ الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي عالجت موضوع السياسة النقدية والتضخم ما يلي:

1. أطروحة دكتوراه بعنوان "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية _دراسة قياسية_" مقدمة من طرف الباحثة "بقيق ليلي أسمهان"، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015.

هدفت الباحثة إلى محاولة معرفة مدى فعالية قنوات السياسة النقدية في الجزائر واستنتاج أهم المعوقات حتى يمكن ادارة السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المرغوبة ومن ثم تجنب التقلبات الحادة في الأسعار.

تشارك دراستنا مع الباحثة في التطرق إلى دور السياسة النقدية في التأثير على الأسعار والتضخم، غير أن الباحثة لم تفصل في العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم وتوسعت في شرح المعوقات التي تواجه السياسة النقدية وكذا التفصيل في مختلف قنوات انتقال أثرها، وقد خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها غياب تأثير السياسة على الأسعار وذلك أن التضخم ليس نقديا فقط بل يرجع إلى أسباب اخرى كالتضخم المستورد، وقد اختلفت معنا في هذه النقطة حيث أنه رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن هذا لا ينفي دور السياسة النقدية، كذلك توصلت إلى غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف.

2. رسالة ماجستير بعنوان "السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر" والمقدمة من طرف الباحثة "ديبات أمينة"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015.

هدفت الباحثة إلى دراسة فعالية السياسة النقدية من خلال استهداف التضخم في تحقيق استقرار الأسعار.

تشارك دراستنا مع الباحثة في معالجة وتحليل دور السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم، غير أن الباحثة ركزت على سياسة استهداف التضخم.

وقد خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها القدرة النسبية للسياسة النقدية لبنك الجزائر في التحكم في معدلات التضخم، وذلك لأن التضخم في الجزائر ليس تضخم نقدي فقط وإنما يرجع إلى أسباب هيكلية كأثر السوق الموازية، وعوامل خارجية كالتضخم المستورد وقد اشتركنا في هذه النقطة مع الباحثة.

3. مقال بعنوان " تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم " مقدم من قبل الباحثان **عبد الله البحري وعلي صاري** لمجلة التكامل الاقتصادي، العدد 13، ديسمبر 2017.

هدف الباحثان إلى توضيح سياسة عرض النقود في الجزائر ومحاولة معرفة مدى ارتباط استهداف التضخم بتغيير عرض النقد.

أهم ما توصل إليه الباحثان هو أن السلطات النقدية يجب أن تكون قادرة على التحكم في الأهداف الوسطية وكذا اعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي بتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وقد اشتركنا مع الباحثان في هذه النقطة.

كما توصل الباحثان إلى أن فعالية السياسة النقدية تنصرف إلى الكيفية التي تستطيع من خلالها السلطة النقدية التحكم في هدف استقرار الأسعار، وفعالية استهداف التضخم تتعلق بمدى امكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

❖ صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة فيما يلي:

- الحجر الصحي المفروض لنفشي وباء كورونا (COVID-19) وصعوبة الالتقاء مع الأستاذ المشرف وكذا إستعارة الكتب من المكتبات.
- التناقض والاختلاف في الأرقام المصرح بها من طرف بنك الجزائر عن طريق تقاريره الصادرة لعدة سنوات.
- قلة الدراسات السابقة والحديثة نسبيا المتعلقة بالموضوع.

❖ هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبها تم تقسيم الدراسة إلى فصلين مسبوقين بمقدمة عامة.

أما مضمون الفصول التي تتكون منها الدراسة فهي كالتالي:

يتناول **الفصل الأول** والذي جاء تحت عنوان "الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم" مختلف الجوانب المتعلقة بالمتغيرين، فتم تخصيص المبحث الأول والثاني للجانب النظري المتعلق بالسياسة النقدية والتضخم على التوالي، بينما تم التطرق في المبحث الثالث إلى علاقة السياسة النقدية بمعالجة التضخم.

يتناول **الفصل الثاني** والمعنون ب: "تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)" اسقاط الموضوع على حالة الجزائر وتضمن الفصل مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لتتبع مسار السياسة النقدية والعرض النقدي في الجزائر، بينما خصص المبحث الثاني لواقع التضخم في الجزائر وفعالية السياسة النقدية في معالجته خلال الفترة محل الدراسة.

ليختتم الموضوع بخلاصة الدراسة والخروج بمجموعة من النتائج تبين تحقق أو عدم تحقق الفرضيات من خلال مختلف التحليلات، كما تم تقديم بعض التوصيات وتدوين قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول

الإطار النظري للتسويق الفيروسي

واتجاهات المستهلك

تمهيد الفصل:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول، ونظرا لتعدد الظواهر الاقتصادية وآثارها السلبية خاصة ظاهرة التضخم التي تعتبر من المشاكل التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، غير ان الأسباب المنشئة للتضخم تختلف من بلد لآخر، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى تطبيق سياسات اقتصادية لمعالجة هذه الظاهرة.

ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية التي تعتبر وسيلة فعالة في معالجة بعض الظواهر، ونظرا لأهمية كل من السياسة النقدية والتضخم في اقتصاديات الدول كان لابد من التعرض إلى مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بكل من السياسة النقدية والتضخم كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

المبحث الثالث: علاقة السياسة النقدية بمعالجة التضخم

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من بين الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، فجراء الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول دفعت بسلطات هذه الاقتصاديات للبحث عن سبل لمعالجتها، وتعتبر السياسة النقدية من الاجراءات التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار النقدي، وتبرز أهمية هذه السياسة من خلال قدرة السلطات النقدية على التأثير على معدل النمو.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها

سيتم التطرق في هذا المطلب الى مختلف تعاريف السياسة النقدية وكذا أنواعها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة تعاريف منها:

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والاجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة، والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي¹. كما تعرف السياسة النقدية بأنها تصحيح عرض النقود في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم واستقرار الناتج².

السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لغرض مراقبة عرض النقد لبلوغ هدف اقتصادي كهدف الاستخدام الكامل³.

السياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات التي تهدف إلى التحكم في الأوضاع النقدية والائتمانية في الدولة تحقيقا لأهداف اقتصادية معينة تتمثل أهمها في استقرار الأسعار، المحافظة على قيمة العملة، زيادة الناتج... الخ، وذلك باستخدام أدوات مباشرة وادوات غير مباشرة⁴. من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى التعريف التالي:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 272.

² ضياء مجيد الموسوي، "إدارة السياسات الاقتصادية الكلية"، كنوز الحكمة، الجزائر، 2017، ص 28.

³ أكرم حداد ومشهور هذلول، "النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 183.

⁴ أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، "مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997، ص 207.

السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل والأساليب والاجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وذلك من أجل التأثير على المعروض النقدي لتصحيح الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاهداف المسطرة والتي اهمها استقرار الأسعار.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع الخلل أو المشكلة القائمة وبمحاولة معالجتها، وتنقسم السياسة النقدية حسب اتجاهها إلى نوعين أساسيين:¹

1- السياسة النقدة التوسعية: وتستخدم في حالة وجود ركود، حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، وتعمل السياسة النقدية التوسعية على زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشترياً في سوق الأوراق المالية (الأدوات الكمية للسياسة النقدية سيتم التطرق إليها لاحقاً)، هذه السياسة سوف تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد، والذي يترتب عليه زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة كل من الناتج والدخل والتوظيف.

2 -السياسة النقدية الانكماشية: تستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار) حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض العرض النقدي، اما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعاً في سوق الاوراق المالية، حيث أن هذه الادوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي، وهو ما يحد في النهاية من التضخم.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تختلف من دولة لأخرى وفقاً لوضعها الاقتصادي، مما يتطلب من الحكومة وبالتنسيق مع السلطات النقدية السعي إلى تحقيق هذه الأهداف، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى الاهداف الثلاثة التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها (الأولية، الوسطية والنهائية).

¹ جميلة وجدي، "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016، ص ص 05، 06.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تشكل الأهداف الأولية للسياسة النقدية من مجموعة من المتغيرات التي تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الواسطة، فمن خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية إشارات محددة للمتعاملين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية.

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات:¹

1- مجتمعات الاحتياطات النقدية: تعرف القاعدة النقدية على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتتكون القاعدة النقدية من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري.

2- ظروف السوق: يقصد بظروف سوق النقد مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين وموافقهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى، وسعر فائدة الارصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الارصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح بين يوم إلى يومين بين البنوك. هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الارصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

الفرع الثاني: الأهداف الواسطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الواسطة للسياسة النقدية مجموع المتغيرات النقدية، وهي حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية، وبالتالي يمكن ان تعتبر هذه الأهداف كمؤشرات يكون تغييرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد، وتمتاز هذه الأهداف بما يلي:

❖ لها علاقة واضحة مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

❖ سهولة التقييم والقياس.

❖ تعكس التغيرات فيها اتجاه الهدف في المستقبل.

يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف الواسطة:

1- المؤشرات النقدية: تشير المؤشرات النقدية إلى متغيرين نقديين هامين هما معدل الفائدة ومعدل الصرف.

¹ محمد بلوفاي، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر 1970 - 2011"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013، ص ص 05، 06.

1/1- معدل الفائدة: يعتبر معدل الفائدة متغيرا سلوكيا حاسما في الاقتصاد تتحدد على أساسه الكثير من القرارات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يشكل معدل الفائدة عنصرا حاسما يؤثر على قرارات المؤسسات في اللجوء إلى القرض، حيث تقوم هذه المؤسسات بعملية تحكيم بين معدل الفائدة (تكلفة الاقراض)، ومعدل المردودية المنتظر من الأنشطة المراد تمويلها، وبالتالي فان معدل الفائدة يستعمل من طرف السلطات النقدية من أجل مراقبة تطور حجم القرض في الاقتصاد¹.

2/1- معدل الصرف: يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية، لأن سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، إضافة إلى ان استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، لذلك تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف والتي تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات يؤدي إلى عدم السيطرة على هذا الهدف².

2_ الأهداف النقدية الكمية: تتمثل الاهداف النقدية الكمية في مجاميع الكتلة النقدية، ويقصد بها عرض النقود وتنقسم إلى ثلاثة مجاميع³:

- ❖ M1 (المفهوم الضيق): النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، مضافا إليها الودائع تحت الطلب.
- ❖ M2 (السيولة المحلية الخاصة): تشمل M1 مضافا إليها الودائع لأجل (لا يمكن تحويلها إلى وسائل دفع عند الطلب) وودائع الادخار قصيرة الاجل وودائع التوفير وهي اقل سيولة من M1.
- ❖ M3 (السيولة المحلية): تشمل على M2 مضافا إليها ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة.

يهدف البنك المركزي من خلال استهدافه للمجاميع النقدية إلى التحكم مباشرة في عرض النقود، وعلى هذا الأساس يمكن اختيار مكونات الكتلة النقدية (M1، M2، M3).

يتوقف الاعتماد على الكتلة النقدية كهدف وسيط على مدى استقرار سرعة تداول النقود أو التنبؤ بها، واختيار المجمع النقدي ليس امرا سهلا لاعتبارات هيكلية مرتبطة بكفاءة النظام الاحصائي، واخرى مرتبطة بمدى فرص المجمع المختار في تحقيق الهدف النهائي.

وبشكل عام تعتبر رغبة السلطات النقدية في العمل على تحقيق مستوى الطلب النقدي المرغوب

من طرف الاعوان الاقتصاديين غير الماليين هدف مهم لاختيار أحد مكونات الكتلة النقدية¹.

¹ طاهر لطرش، "الإقتصاد النقدي والبنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص146.

² عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص75، 76.

³ بلعزوز بن علي ومحمد الطيب امحمد، "دليلك في الاقتصاد"، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص27.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

يمكن ايجاز الاهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

1- الاستقرار النقدي والاقتصادي: حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، عن طريق تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والتي تكون ناتجة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار.²

2- تحقيق استقرار الأسعار: أي المحافظة على معدل تضخم منخفض، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيلاً أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل التضخم المنخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى، ويعني ذلك وجود اختيار امام صانعي السياسة الاقتصادية بين معدل تضخم منخفض وبطالة مرتفعة، وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض، وبالتالي فان تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر امرا صعبا³.

بشكل عام تهدف السياسة النقدية للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

3- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: ويكون عن طريق زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد ليزيد من الطلب الفعال فيزيد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني.⁴

4- تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ويكون ذلك باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف.⁵

5- المساهمة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: يرتبط هذا الهدف بهدف تحقيق التوظيف الكامل، ذلك ان النمو الاقتصادي وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، حيث أن مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني أو المعروض النقدي، حيث يمكن الوصول إلى مرحلة تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.⁶

¹ طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 150.

² عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص ص 239، 240.

³ السيد متولي عبد القادر، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمان، 2014، ص ص 195، 196.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 276.

⁵ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 196.

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 276.

يبقى تحقيق الأهداف السابقة مجتمعة أمراً صعباً جداً، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل إحدى الحالات التي توضح التعارض بين أهداف السياسة النقدية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية للتأثير في حجم الائتمان وإدارة عرض النقد عن طريق البنك المركزي، وعادة ما يستخدم أدواته لهذا الغرض فالهدف النهائي من استخدام الأدوات النقدية هو تحديد حجم الائتمان، وتوجيه وتنفيذ السياسة النقدية المراد تطبيقها.

تتمثل أدوات السياسة النقدية في أدوات غير المباشرة (كمية) وأدوات مباشرة (نوعية)، إضافة إلى بعض الأدوات المكملة.

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة

يستعمل البنك المركزي هذه الأدوات للتأثير على السيولة في البنوك التجارية ومنه التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك التجارية، وهذه الأدوات تتمثل في:

1- سعر إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يحصل عليها البنك المركزي من البنوك التجارية نتيجة خصم أوراقها عندما تحتاج إلى سيولة، ويستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للتأثير على حجم الائتمان وعرض النقد، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم، وبالتالي يزيد خصم الأوراق التجارية من طرف البنوك التجارية وزيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها، مما يخفض تكلفة قروضها الممنوحة للأفراد والشركات، فيزيد الطلب على القروض ويتوسع الائتمان¹.

وبالعكس في حالة وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، حيث يقوم البنك المركزي برفض منح القروض أو يقوم بتقليص عرض النقد عن طريق رفع معدل الخصم، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة إقراض البنوك التجارية من البنك المركزي وبالتالي يقل حجم الائتمان المصرفي ويكون هنا البنك قد اتبع سياسة انكماشية².

تصبح أداة سعر الخصم غير فعالة في الحالات التالية:³

_ وفرة الإحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تستطيع أن تتبع سياسة ائتمانية مستقلة.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص 270.

² عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والاسواق المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 366.

³ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 271.

_ توفر مصادر أخرى للتزود بالسيولة سواء بالاقتراض من البنوك التجارية الأخرى أو من سوق رأس المال.

_ ارتفاع سعر الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض من قبل رجال الأعمال.

2- عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها عمليات بيع وشراء السندات الحكومية التي يقوم بها البنك المركزي مباشرة أو من خلال الاسواق المالية، ففي حالة قيام البنك المركزي بشراء السندات فإن البائع يمكن أن يكون أحد أفراد المجتمع من الراغبين في بيع ما لديهم من الأوراق المالية، أو أن يكون شركة تجارية أو صناعية أو أن يكون بنكا تجاريا، في جميع هذه الحالات يؤدي قيام البنك المركزي بشراء السندات إلى زيادة احتياطات البنوك وبالتالي إلى توسع إمكانياتهم في منح القروض¹.
أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض كمية النقود (تضخم)، يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الافراد والبنوك والشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية، وتقييد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان المصرفي وتقليل حجم الانفاق الكلي، فينخفض عرض النقد².

تكون عمليات السوق المفتوحة محدودة التأثير وقليلة الفعالية في الحالات التالية:³

_ إذا توفرت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة كبيرة.

_ بيع وشراء السندات الحكومية على نطاق واسع قد يهدد ربحية البنوك التجارية التي تحتفظ بمقادير كبيرة منها، مما يدفعها لاتخاذ عمل مضاد يحميها من الآثار الضارة للسياسة النقدية السائدة.

3- الاحتياطي القانوني: الاحتياطي القانوني هو نسبة من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية على شكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي، وهذا يعني ان جزءا من ودائع البنوك يظل مجمدا لدى البنك المركزي، ولا تستطيع البنوك التجارية ان تسحب منه إلا بقدر الانخفاض في ودائع العملاء، وذلك ما يؤدي إلى عدم قدرة البنوك إقراض واستثمار كل ودائعها وإنما تستطيع إقراض واستثمار الودائع لديها منقوصا منها متطلب الاحتياطي الالزامي، ولذلك يقوم البنك المركزي برفع أو خفض هذه النسبة للتأثير على احتياطات البنوك التجارية ومقدرتها في منح القروض⁴.

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة

¹ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص360.

² هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص272.

³ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص363.

⁴ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص275.

الأدوات المباشرة هي الأدوات التي يستطيع من خلالها البنك المركزي التأثير على الكتلة النقدية المتداولة، وتتمثل هذه الأدوات في:

1- تأطير القروض: تعتبر سياسة تأطير القروض وسيلة مباشرة بامتياز تسمح بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض، ومبدأ عمل هذه الاداة هو التسقيف المباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، وتتخذ عادة عملية تأطير (تسقيف) القروض وفق هذه الصيغة أحد الشكلين:¹

_ تحديد سقف إجمالي للقروض المسموح للبنوك التجارية بمنحها للاقتصاد، ثم يتم توزيع هذا المبلغ الاجمالي على البنوك على اساس معايير تحدد مسبقا.

_ تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك، لا يتعداه خلال الفترة المعتبرة.

تتميز سياسة تأطير القروض بالفعالية لقدرة البنك المركزي على التحكم بشكل مباشر في تطور حجم القروض للاقتصاد، وتزداد اهميتها بشكل خاص في أوقات التضخم، حيث تكون المؤسسات في هذه الاوقات مستعدة لدفع معدلات فائدة اعلى مما كانت تدفعه في الحالات العادية، نظرا لقدرتها على تحميل ذلك إلى أسعار المنتجات النهائية دون ان تخشى تراجع قدرتها التنافسية، ذلك ان التضخم حالة عامة تمس جميع المؤسسات وفي هذه الحالة قد تصبح الوسائل الغير مباشرة محدودية الفعالية في كبح تطور ارتفاع الاسعار.

2- التنظيم الانتقائي للقروض: يجري تنظيم الائتمان للأغراض التي يقدم من أجلها القرض، وذلك عن طريق قواعد وإجراءات معينة، حيث يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بمدة سداد الأقساط الواجب دفعها وسقف هذه القروض، وغالبا ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محددة لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد، حيث لا يترك الامر مفتوحا للبنوك التجارية للتصرف بحرية للحصول على هذه القروض.²

يعد الهدف من سياسة التنظيم الانتقائي للقروض تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض، أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى.

3- تنظيم معدلات الفائدة: تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء، فتمنح الفوائد

¹ طاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 159، 160.

² نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، " السياسات الاقتصادية"، دار اليازوري، عمان، 2013، ص ص 13، 14.

على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ونتيجة لذلك يضع البنك المركزي حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية والذي يجب على البنوك التجارية ألا تتخطاه، وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد¹.

الفرع الثالث: الادوات المكملة

هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية منها:

1- الإقناع الادبي: تعني هذه السياسة إتباع البنك المركزي لأساليب الإقناع الادبي من أجل التأثير على البنوك التجارية والمؤسسات المالية الموجودة بإتباع سياسة معينة عن طريق توجيه النصح للبنوك، وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي للدولة مما يؤهلها أن تؤثر في البنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه².

يأخذ هذا الإقناع أو التوجه أشكالا مختلفة منها نصح البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الاقراض لمشروعات معينة، وإما يأخذ شكل تحذير بعدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة.

2- الإيداع المسبق للاستيراد: تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة، وبما أن المستوردين في غالب الاحيان غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فهم يلجؤون عادة إلى القرض البنكي فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد وعلى رفع تكلفة الواردات³.

3- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: تؤدي هذه السياسة إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة لحصول كل الأفراد على السلع التي يرغبون فيها، يتدخل البنك المركزي لوضع شروط منح هذا الائتمان، والذي يعرف أيضا بالائتمان الاستهلاكي، فيدفع المستهلك نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة وبالتالي يكون على شكل دفعات لمدة معينة، ففي حالة الانتعاش يقوم البنك المركزي برفع النسبة او تقييد الائتمان، وفي حالة الكساد يقوم بتسيير شروط البيع وذلك بتخفيض الجزء المدفوع من سلعة لحد أدنى وإطالة مدة التقسيط⁴.

¹ ياسين عبد الله، "دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014، ص29.

² محمد أمين بن الدين، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2009"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص23.

³ عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص29.

⁴ ياسين عبد الله، مرجع سابق، ص30.

المطلب الرابع: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية

تتمثل قنوات انتقال السياسة النقدية في الطرق التي من خلالها يتم الوصول إلى الأهداف النهائية، ويعتبر العرض النقدي قناة هامة تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الأسعار إلى جانب عدد آخر من القنوات، وتتمثل في:

1- قناة سعر الفائدة:

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يشجع الاستثمار الذي يدفع بدوره إلى زيادة نمو الانتاج والتشغيل، في حين تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى رفع أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي على تقليص الطلب على الاستثمار مما يؤدي في النهاية إلى تشجيع الطلب الكلي¹.

2- قناة الأصول:

تشرح نظرية Tobin(q) كيف تؤثر السياسة النقدية في الاقتصاد من خلال تأثيرها في تقييم الاسهم، وتعرف (q) بأنها القيمة السوقية للشركة مقسومة على نفقة احلال رأس المال، حيث تؤثر السياسة النقدية في اسعار الأوراق المالية عن طريق انخفاض عرض النقود الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الفوائض أو عجز الارصدة النقدية لدى القطاع العائلي، الامر الذي ينتج عليه اتجاه وحدات القطاع العائلي نحو سوق الأوراق المالية لبيع ما لديها من اوراق مالية (أو عدم شراء اوراق مالية)، وهو ما يعني انخفاض الطلب على الأوراق المالية واتجاه أسعار هذه الأوراق إلى الانخفاض، ويؤدي هذا الانخفاض في أسعار الاسهم (Pe) إلى انخفاض (q) مما يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستثماري والنتاج المحلي².

3- قناة سعر الصرف:

¹ بلوافي محمد، مرجع سابق، ص ص40 ، 41.

² فتحي بن لدغم، " ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012، ص151.

لسعر الصرف دور هام في نقل أثر السياسة النقدية وذلك بتأثيره على صافي الصادرات وعلى حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي¹.

فالتوسع النقدي الذي يعمل على تخفيض سعر الفائدة الحقيقي المحلي سوف يؤدي إلى انخفاض الودائع المحلية بالعملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، فتنخفض قيمة العملة المحلية وتنخفض كذلك اسعار المنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات الاجنبية، وهو ما يشجع على زيادة الانتاج المحلي، هذه الانخفاضات تؤدي بالمؤسسات إلى التنافس أكثر من اجل رفع صافي الصادرات وزيادة الطلب الكلي، أما من ناحية العرض فإن الانخفاض الحقيقي يزيد من الاسعار المحلية للسلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج وارتفاع التضخم بشكل مباشر².

4- قناة القروض:

يظهر دور هذه القناة عندما تمارس السياسة النقدية سياسة انكماشية، مما يجبر البنوك على تخفيض قروضها وأوراقها المالية، وتتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع آثار سعر الفائدة الناتج عن تغير العرض النقدي، وتهتم بما يسمى علاوة "التمويل الخارجي" وهذه العلاوة هي الفرق بين تكاليف الارصدة المتولدة خارجيا (سواء من خلال اصدار سندات او حقوق ملكية)، وبين تكاليف الارصدة المتولدة داخليا (من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح).

5- قناة التوقعات:

تتضمن هذه القناة إعداد ونشر مجموعة من التوقعات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المستوى العام للأسعار، كما أن التحديد الواضح لمواعيد الاجتماعات الدورية للسلطات النقدية وتوقيت نشر التقارير عن نتائج هذه الاجتماعات يسهم بشكل كبير في تحقيق اهداف السياسة النقدية³.

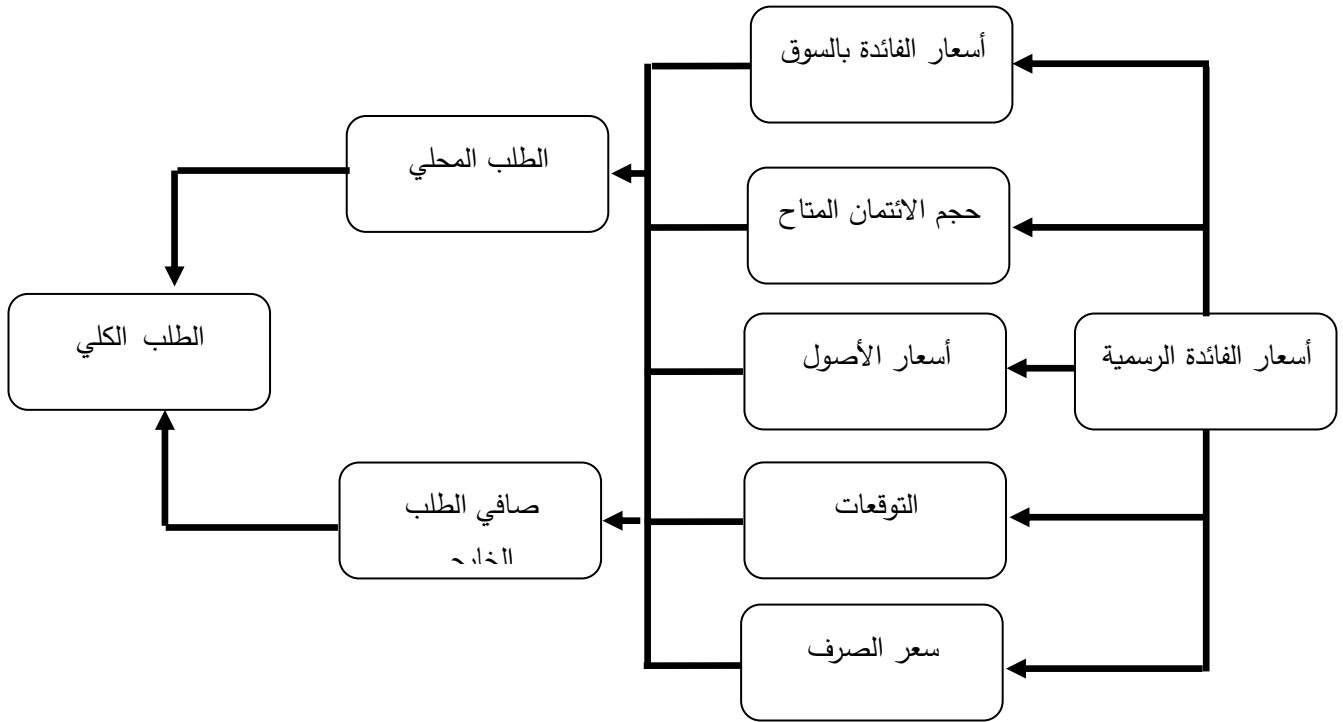
من خلال ما سبق يتضح أن أثر استخدام أدوات السياسة النقدية ينتقل عبر 5 قنوات رئيسية تتمثل في (قناة سعر الفائدة، قناة سعر الاصول، قناة سعر الصرف، قناة القروض، قناة التوقعات)، وتحقيق أهداف السياسة النقدية يتطلب اختيار الأداة المناسبة والقناة الملائمة.

الشكل(01-01): آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي

¹ بلوافي محمد، مرجع سابق، ص 42.

² بن لدغم فتحي، مرجع سابق، ص 153.

³ أحمد شفيق الشاذلي، "قنوات انتقال أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 39، أكتوبر 2017، ص 23.



المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص 17.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية معقدة، ويشير أغلب الاقتصاديين إلى انه ناتج اختلال بين العرض والطلب له آثار جانبية كثيرة، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى تعريف التضخم وقياسه إضافة إلى أنواعه، والنظريات المفسرة له.

المطلب الأول: تعريف التضخم وقياسه

يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد وهذه القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعاريف المختلفة للتضخم وكذا طرق قياسه.

الفرع الأول: تعريف التضخم

للتضخم عدة تعريف، ويمكن تقديم عرض مختصر لأهم تعريف بعض الاقتصاديين:¹

_ "بيرو": التضخم هو زيادة النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات.

_ "كورتير": التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، بينما تأخذ قيمة الأسعار بالارتفاع.

_ "مارشال": التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار.

_ "بيجو": تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الانتاج المحققة بواسطة عناصر الانتاج.

كما يعرف التضخم بأنه:

الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار وبأنه تناقص محسوس في القوة الشرائية لقدر معين من النقود.²

¹ بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص141.

² أحمد محمد عادل عبد العزيز، "الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع)"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016، ص24

من خلال ما سبق يتضح أن التضخم ظاهرة اقتصادية تشير إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كميات السلع والخدمات.

الفرع الثاني: قياس التضخم

يقاس التضخم انطلاقاً من تقدير أحد مؤشرات الاسعار التالية:¹

_ **مؤشر أسعار المستهلك (CPI):** هو المؤشر الأكثر استخداماً لقياس التضخم، حيث يعبر عن متوسط التغير في الاسعار التي يدفعها المستهلكون للحصول على سلة من السلع والخدمات والتي تشمل أساساً على: الغذاء، السكن، الوقود... الخ.

_ **مؤشر أسعار المنتج (PPI):** يقيس هذا المؤشر مستوى أسعار السلع عند انتاجها قبل بيعها.

_ **مؤشر أسعار الناتج المحلي الإجمالي (PI.GDP):** يقيس هذا المؤشر كل ما ينتج من سلع وخدمات في البلد (الاستهلاك، الاستثمار، مشتريات الحكومة، صافي الصادرات).

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأسبابه

الفرع الأول: أنواع التضخم

تتمثل أهم أنواع التضخم فيما يلي:

1- **التضخم الزاحف:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً، أي هذا الارتفاع يكون بطيئاً وفي حدود 2% سنوياً².

2- **التضخم الجامح:** هو الارتفاع الكبير في الاسعار الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة، حيث ترتفع الاجور فتزيد تكلفة الانتاج فترتفع الاسعار من جديد وهكذا³.

3- **التضخم المكبوت (المقيد):** يحدث هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأثمان فتحدد المستويات العليا للأسعار، فدور الدولة يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات

¹ فيصل بوطيبة، "مدخل لعلم الاقتصاد"، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص193.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 148.

³ فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 147.

السعرية إلا ان الظواهر التضخمية تبقى موجودة، وهدف الدولة يكون الحد من حركة الاتجاهات التضخمية¹.

4- **التضخم المستورد:** هو ارتفاع الاسعار في الأسواق المحلية لأسباب خارجية، تتمثل في الاستيراد من البلدان التي تمر بمرحلة تضخم فتنقل آثاره².

الفرع الثاني: أسباب التضخم

ينشأ التضخم بفعل عدة عوامل اقتصادية³:

_ **التكاليف:** ينشأ التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير

الصناعية، مثل مساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين.

_ **حجم الطلب:** ينشأ التضخم من زيادة حجم طلب النقد والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا يقابله زيادة في الانتاج.

_ **تغيرات تركيب الطلب الكلي:** يكون التضخم حاصلًا من التغيرات الكلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد حتى ولو كان هذا الطلب مفرطًا أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي، إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

_ **ممارسة الحصار الاقتصادي اتجاه دول أخرى:** ينشأ التضخم عن ممارسة قوى خارجية لحالة الحصار الاقتصادي كما يحدث في العراق، ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الاسعار بمعدلات غير معقولة.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 147.

² فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 194.

³ بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب امحمد، مرجع سابق، ص 47.

المطلب الثالث: آثار التضخم

تتجم عن ظاهرة التضخم عدة آثار منها:

1- أثر التضخم على القدرة الشرائية: يؤدي استمرار ارتفاع الأسعار إلى تراجع القدرة الشرائية للنقود، والذي بدوره يؤدي إلى تراجع الثقة في العملة الوطنية وبالتالي يصبح الأفراد أقل ميلا للإدخار، وأكثر ميلا للاستهلاك¹.

2- أثر التضخم على الانتاج: أهم الأضرار التي تتعلق بقضية الانتاج هو الضرر الذي يقع على الاستثمار والضرر الذي يقع على الصادرات وتولد هذه الآثار كالتالي:²

1/2- تضرر الاستثمار: إذا توقع الأفراد ان التضخم سوف يستمر ويتصاعد فإنهم سوف يتجهون بطريقة متزايدة نحو المضاربة واكتناز السلع بدلا من استثمار اموالهم في التنمية وانشاء الصناعات وإضافة الطاقات الانتاجية.

2/2- عدم القدرة على التصدير: يعني التضخم ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية، وهذا يؤدي إلى إضعاف قدرتها على التنافس مع المنتجات الأجنبية، ويقلل من التصدير كما يؤدي إلى زيادة الواردات، مما ينجم عنه اختلال في ميزان المدفوعات.

3- أثر التضخم على توزيع الدخل: يؤدي التضخم إلى التأثير سلبا على توزيع الدخل، ففي حالة ارتفاع الاسعار يكون المستفيد هم المدينون والتجار والمستوردون، بينما يكون الخاسر هم المدخرون والدائنون والمنتجون وأصحاب الدخل الثابتة كالأجراء والمتقاعدون³.

4- أثر التضخم على تخصيص الموارد: يؤدي التضخم إلى سوء تخصيص الموارد في الاقتصاد ويوجهها غلى غير الاستعمالات المثلى لها، ففي أوقات التضخم يميل سلوك المستهلكين والمنتجين إلى ان يصبح اقرب ما يكون إلى المضاربة، فقد يتزايد طلب المستهلكين على السلع والخدمات التي يتوقعون

¹ فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص196.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص331.

³ فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 196.

المزيد من الارتفاع في اسعارها، وبناءا عليه يقوم هؤلاء المستهلكين بإعادة ترتيب أولويات مشترياتهم في ضوء هذه التوقعات الجديدة للاسعار، وهنا تتجه الموارد نحو إنتاج مزيد من السلع والخدمات¹.

5- أثر التضخم على اعادة توزيع الثروة: التغير في ملكية الثروة يرتبط إرتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخل الحقيقية، فملاك الثروات إذا انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجأون إلى التصرف في ثروتهم في البيع وذلك بغية المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادوا عليه².

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف النظريات النقدية في تفسيرها لظاهرة التضخم وللمصادر الدافعة لارتفاع الاسعار المتواصل، وللتعرف على هذه المصادر سوف يتم التطرق في هذا المطلب على أهم النظريات المفسرة للتضخم.

الفرع الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود

قام بوضع "النظرية الكمية للنقود" وتطويرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632-1704) ومواطنه دافيد هيوم (1689-1776) ثم ميل (1773-1836)، ويقوم مضمون هذه النظرية على ان التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في مستوى الاسعار بنفس المعدل والاتجاه، وهذا بافتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة³.

يرى أنصار النظرية الكمية ان الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، أي انه كلما طرحت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الاسعار والتي تتجم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع، وتفسير ذلك من خلال معادلة "فيشر" و"كامبردج".

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 332.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 154.

³ سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص 48.

1- معادلة فيشر: ¹

يؤكد آرثر فيشر في نظرية الطلب على النقود لغرض المبادلات وظيفية النقد كوسيلة للمبادلة، وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية. ويترتب عن ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب ان تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود.

ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P)، وعلى ذلك فان قيمة (PT) تكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في قيمة النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V) ويتم التعبير عن هذه المعادلة كالتالي:

$$MV=PT.....(1)$$

حيث:

M: عامل خارجي يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

T: دالة في متوسط الدخل، ويفترض الكلاسيكيون أن الدخل يكون دائما عند مستوى الاستخدام التام، لذلك فان T تعتبر ثابتة في الأمد القصير.

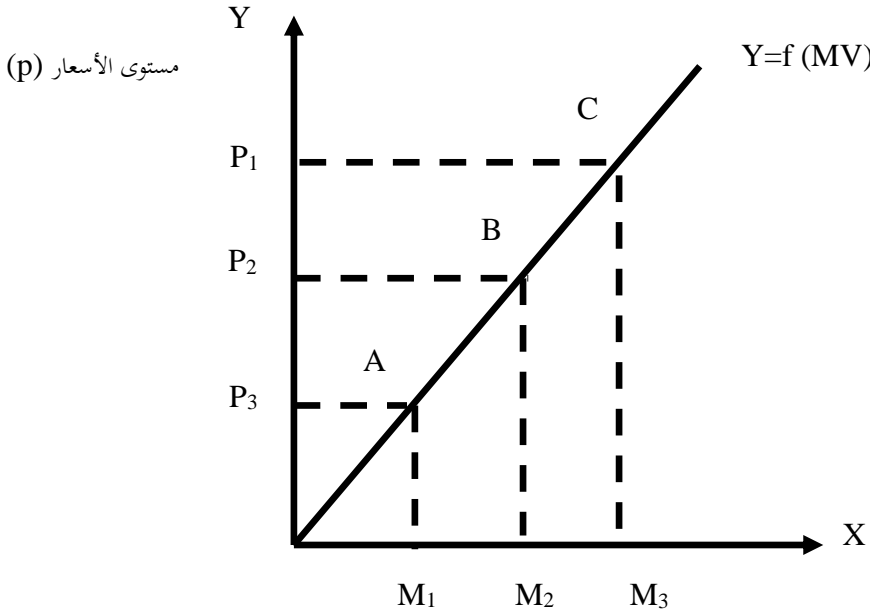
V: ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات (T, P, M) لأنها تعتمد على عوامل فنية، وبناءا على ذلك يمكن تحويل المطابقة (1) إلى الشكل التالي لتحديد مستوى السعر:

$$P= MV/T.....(2)$$

ومنه فان مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، والتغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود مع ثبات كل من V, T.

¹ ضياء مجيد الموسوي، "الإقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، ص ص 81، 82.

الشكل (01-02): معادلة فيشر بيانياً



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 82.

من خلال الشكل يلاحظ أن مستوى السعر (P) يتزايد بزيادة كمية النقود، وينخفض بانخفاض كمية النقود (MV).

رغم أهمية التبادل لفischer غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها، وذلك أن الأسعار قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود.

2- معادلة كامبردج للأرصدة النقدية:

يعود الفضل في صياغة هذه المعادلة إلى ألفريد مارشال، بيجو وأعضاء مدرسة كامبردج النيوكلاسيكية، وتعتبر هذه المعادلة الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود بعد معادلة المبادلة، غير أن هذه المبادلة تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي¹.

يتمحور تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الافراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة (سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في

¹ سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 54.

المستقبل حول الاسعار... إلخ.)، حيث تعتقد المدرسة أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الامد القصير، وأنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد¹.

وبناء على ذلك يمكن التعبير عن معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي²:

$$M = K (Y.p).....(1)$$

حيث:

M: كمية النقود.

Y: الناتج الوطني الحقيقي، ويتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

P: مستوى الاسعار ويختلف عنه في معادلة فيشر، إذ أنه يمثل متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها (T) في معادلة فيشر، أما (P) في معادلة كامبردج تمثل متوسط أسعار المنتجات النهائية فقط.

K: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع عند مارشال، ويشير إلى النسبة من الدخل الوطني التي ترغب العناصر الاقتصادية في مجموعها في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل.

وبما أن القيمة النقدية للإنتاج الوطني (y.p) = الدخل الوطني النقدي (y)

يمكن صياغة المعادلة (1) على النحو التالي:

$$M = K.Y.....(2)$$

وفقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود تبعا للدخل، حيث أن هناك نسبة من (K) من الدخل يرغب الافراد بالاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة.

يمكن أن نخلص من تحليل معادلة كامبردج إلى ما يلي:

1_ العلاقة بين كمية النقود (M) والأسعار (P) هي علاقة طردية.

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 86.

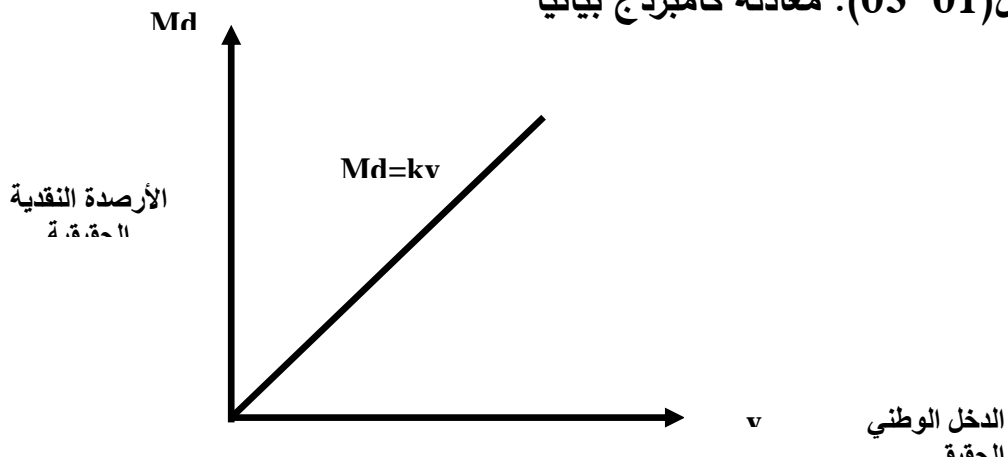
² سعيد هنتاهات، مرجع سابق، ص 54.

2_ العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار (P) والتفضيل النقدي (K).

3_ ركزت معادلة فيشر على وظيفة المبادلة للنقود، بينما أضافت معادلة كامبردج وظيفة الادخار.

4_ تركز معادلة كامبردج على متوسط أسعار المنتجات النهائية فقط، بينما معادلة فيشر فتركز على المتوسط العام للأسعار لكافة المعاملات في اللحظة (T).

الشكل (01-03): معادلة كامبردج بيانياً



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 93.

من خلال تحليل النظرية الكمية للنقود نخلص إلى أنه رغم تطور صيغة كامبردج أكثر من فيشر، إلا أن صيغة كامبردج لا تأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب للأرصدة النقدية، وإنما تفترض ثباتها في الأمد القصير.

الفرع الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

جاءت النظرية الكينزية فيما يعرف "بالنظرية النقدية الحديثة" نتيجة النقائص في "النظرية النقدية الكلاسيكية" التي خلصت إلى أن الأثر الوحيد لكمية النقود ينصب على المستوى العام للأسعار والطلب على النقود هو بدافع المعاملات، في حين أوضح كينز أن هناك آلية معينة تؤثر بها التغيرات في كمية النقود على مستوى الدخل الوطني الحقيقي، وتتحدد تلك الآلية التي تؤثر من خلالها كمية النقود في الدخل فيما يلي:¹

1_ تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى انخفاض سعر الفائدة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 300.

2_ يؤدي إنخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري.

3_ تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الإنفاق الكلي.

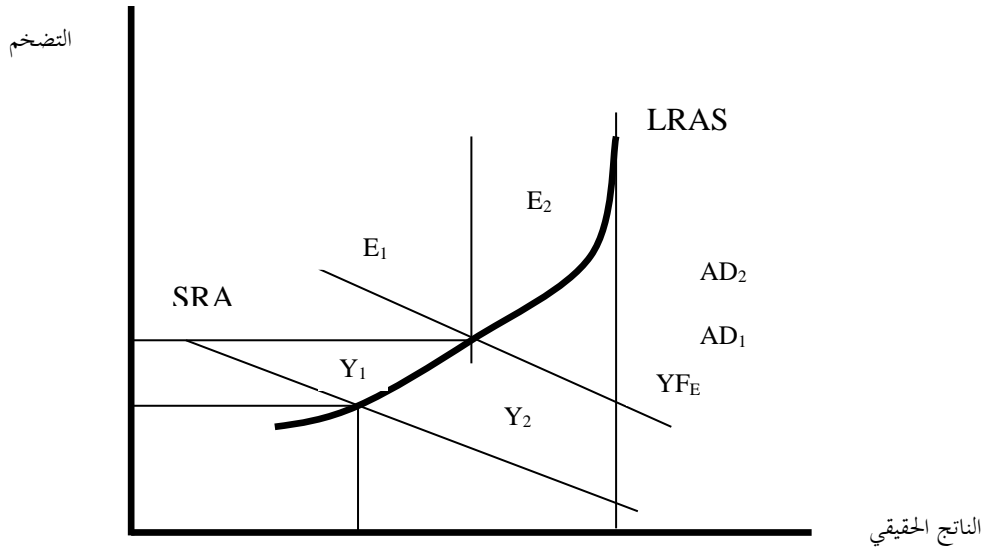
وعموما يتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:¹

المرحلة الأولى: لا تكون فيها كل الموارد الإنتاجية مستغلة، وبالتالي عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل، والذي ينتج عنه زيادة الإنفاق على الاستهلاك، أي أن الطلب الكلي يزيد فينعكس ذلك على الإنتاج ويؤدي إلى إرتفاع بسيط في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التشغيل التام، حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فمع افتراض أن الزيادة في الطلب الكلي لا تتجر عنها زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، فإنه سوف ينتج فرق بين الطلب الكلي والناجى الوطني يسمى "فائض الطلب" الذي ينعكس على إرتفاع الأسعار.

الارتفاع في الأسعار سوف يستمر باستمرار وجود فائض الطلب (القوى التضخمية).

الشكل (01-04): تضخم سحب الطلب



المصدر: حسين جواد كاظم، "محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي: دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للفترة (2003-2013)"، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 32، العدد 30، 2016، ص 150.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 143، 144.

من خلال الشكل يتبين أن ارتفاع مستوى الطلب من AD1 إلى AD2 سيؤدي إلى حصول تضخم، وذلك في ظل افتراضات التشغيل الكامل.

يؤدي انتقال نقطة التوازن من E¹ إلى E² بسبب ارتفاع الطلب الكلي إلى حصول الفجوة التضخمية، ويمكن حصر التفسيرات النظرية المطروحة لتحليل الفجوة التضخمية أو ما يعرف بفجوة الطلب

(Demand Gap) كالتالي: ¹

1- زيادة حجم الدخل المتاح نتيجة لتخفيض الضرائب الذي يعزز بدوره طلب المستهلكين على السلع والخدمات.

2- النمو الكبير في عرض النقد نتيجة انخفاض أسعار الفائدة.

3- النمو المتسارع للشركاء التجاريين يمكن أن يكون له تأثير مباشر في زيادة الطلب على السلع المحلية.

4- التوقعات الايجابية للمستهلكين بشأن الدخل المستقبلية من شأنه أن يحفز الاستهلاك الجاري الذي بدوره يحفز الطلب الكلي.

الفرع الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود

أعدت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الواجهة في صورة جديدة.

تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الانتاج، وترفض هذه النظرية دور الاجور والنفقة في الأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة، حيث أن جوهر النظرية المعاصرة كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، من خلال ما يطرا على الطلب على النقود من تغيرات².

¹ حسين جواد كاظم، مرجع سابق، ص 151.

² محمد عزت غزلان، "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 300، 301.

تقوم نظرية فريدمان على مبدئين:¹

1- تطور التغير في النسبة بين كمية النقود والناج هو المؤثر في المستوى العام للأسعار، أي نصيب الوحدة من الناج الوطني من كمية النقود، وليست مجرد تطور كمية النقود.

2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من دخولهم الخاصة.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الارتفاع في معدل التضخم في النظرية المعاصرة راجع إلى زيادة الأرصدة النقدية في المجتمع عن الحد الأمثل الذي يحقق استقرار في مستوى الأسعار.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 146.

المبحث الثالث: علاقة السياسة النقدية بمعالجة التضخم

إن التغيرات الكثيرة في الأسعار تحدث اختلالات واضطرابات كبيرة على مستوى الاقتصاد سواء ارتفعت أو انخفضت، ومن أهم أسباب تحقيق استقرار الأسعار هو الآثار التي يخلفها التضخم التي تنعكس سلباً على الاقتصاد، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى علاقة التضخم بالنقود وطرق وأساليب معالجته.

المطلب الأول: العلاقة بين النقود والتضخم

اختلفت الآراء بين المدارس في تفسير علاقة النقود بالتضخم وسوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف هذه التفسيرات.

يعتقد الكلاسيك أن التغيرات في كمية النقود تتسم بالحياد التام وأن النقود لا يكون لها نفع إلا حين إنفاقها، أي أن الطلب على النقود يكون من أجل المعاملات فقط، وأن تغير المستوى العام للأسعار مرتبط بكمية النقود، حيث أن التغير في كمية النقود سيحدث تغيراً بنفس النسبة والاتجاه، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة، كمية النقود فيها متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع¹.

أما الكينزيون فقد أدخل كينز فكرة جديدة مفادها أن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والإحتياط فإنها تطلب لذاتها وسمي هذا النوع من الطلب على النقود بدافع المضاربة، ومنه فإن المستوى العام للأسعار يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب، وأوضح كينز أن كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب بل يتحدد بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق، ولذلك فالتقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة التقلبات في مستوى الدخل الكلي ومعدلات الإنفاق الكلي، وأنه لا يشترط أن تكون زيادة كمية النقود سبباً في إرتفاع مستوى الأسعار بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في حالة التشغيل الجزئي، أما إذا كان الاقتصاد يعمل في حالة التشغيل التام فإن الزيادة في الطلب الكلي لا تحدث زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات².

¹ إمامة مكي محمد السيد وطارق محمد الرشيد، "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990-2012)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 20، 2015، ص 21.

² إمامة مكي محمد السيد وطارق محمد الرشيد، المرجع السابق، ص 22.

وحسب ميلتون فريدمان فإن أهم أسباب التضخم هو الزيادة المستمرة في كمية النقود، حيث يقول بأنه عندما تزداد كمية السلع والخدمات بنفس معدل زيادة كمية النقود فستبقى الأسعار مستقرة، كما يقترح فريدمان إمكانية ربط معدلات التضخم بقوة نقابات العمال في رفع الأجور، أو بالميل للاستيراد أو ضعف الإنتاجية، غير أن فريدمان يقر بأن التضخم ظاهرة نقدية يتأثر بصفة كبيرة بالزيادة المتسارعة في كمية النقود¹.

المطلب الثاني: السياسة النقدية ومعالجة التضخم

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى كيفية معالجة التضخم في كل من الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح.

الفرع الأول: معالجة التضخم في الاقتصاد المغلق

يقصد بالاقتصاد المغلق ذلك الاقتصاد الذي يعتمد فيه البلد على إمكانياته وعلى موارده للحصول على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، الشيء الذي سوف يجنبه التبعية الاقتصادية. الاقتصاد وكما سبق الذكر في المبحث السابق معرض للتضخم ولآثاره السلبية السالفة الذكر، ولمعالجة التضخم في الاقتصاد المغلق توجد عدة طرق وهي:²

1- التأثير على الاستهلاك والاستثمار: في حالة التضخم يكون الاستهلاك اكبر من الاستثمار، ولذلك يقوم البنك المركزي برفع معدل الفائدة على القروض الموجهة للاستهلاك وتخفيضه على القروض الموجهة للاستثمار.

2- التأثير على انواع القروض: ففي حالة التضخم يسمح البنك المركزي للبنوك التجارية بمنح قروض طويلة ومتوسطة الاجل على حساب القروض طويلة الأجل.

3- البيع بالتقسيط: تعتمد هذه السياسة على ثلاثة عناصر: الحصة الأولى، الحصة المتبقية، سعر الفائدة.

¹ بن الدين محمد امين، مرجع سابق، ص 85-87 بتصرف.

² امينة دبات، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015، ص 134، 135.

ففي حالة التضخم تقوم هذه السياسة على أساس رفع الحصة الأولى والتقليص من الحصة المتبقية ورفع سعر الفائدة.

4- هامش الضمان المطلوب: وهو المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة، حيث يطلب البنك المركزي رفع هذه النسبة والتقليل من مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لشراء الأوراق المالية.

الفرع الثاني: معالجة التضخم في الاقتصاد المفتوح

يقصد بالاقتصاد المفتوح الاقتصاد الذي له تعاملات مع العالم الخارجي عن طريق الصادرات والواردات.

يتأثر التضخم في اقتصاد مفتوح بكل من العرض النسبي الحقيقي للنقد والطلب الحقيقي النسبي للنقد في بلدين أو أكثر، وطبقا للمنهج النقدي في تحديد سعر الصرف الاسمي فان الامر يتطلب اولاً تحديد التوازن النقدي في كل بلد¹.

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن الداخلي من خلال عدة إجراءات من بينها سياسة سعر الصرف، حيث نجد أن هناك سعر صرف مرن وسعر صرف ثابت، وسنتطرق إلى كيفية تأثيرهما على معدل التضخم.

1- أثر سعر الصرف الثابت على معدل التضخم: نظام سعر الصرف الثابت هو النظام الذي تتحدد فيه سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من طرف السلطة النقدية.

يظهر أثر سعر الصرف على معدل التضخم من خلال انتهاج البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:²

¹ محمد أحمد الأفتدي، "النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة"، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص496.

² دبات أمينة، مرجع سابق، ص ص135، 136.

خفض العرض النقدي ← ارتفاع معدلات الفائدة الداخلية مقارنة مع الخارج ← دخول رؤوس الأموال ← زيادة الطلب على العملة المحلية ← ارتفاع قيمتها ← انخفاض سعر الصرف ← يتدخل البنك المركزي ببيع العملة المحلية وشراء العملة الأجنبية ← انخفاض قيمة العملة المحلية وعودة الاستقرار في الأسعار وكذا سعر الصرف.

2- أثر سعر الصرف المرن على معدل التضخم:

نظام سعر الصرف المرن هو النظام الذي تكون فيه أسعار الصرف محررة، أي ان الذي يحدد قيمتها هو العرض والطلب دون تدخل حكومي.

يبرز أثر سعر الصرف المرن على التضخم من خلال اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، ويبرز ذلك كالتالي:¹

خفض العرض النقدي ← ارتفاع معدلات الفائدة داخليا مقارنة مع الخارج ← دخول رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع الطلب على العملة المحلية ← ارتفاع قيمتها ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار المحلية ← ارتفاع أسعار السلع المحلية ← انخفاض الطلب الأجنبي على أسعار السلع المحلية في المقابل ارتفاع الطلب المحلي على السلع الأجنبية ← انخفاض الصادرات وزيادة الواردات ← انخفاض الطلب المحلي ومنه انخفاض الأسعار والنتاج المحلي.

وعموما يجب تطوير أدوات السياسة النقدية والزيادة من فاعليتها من خلال:²

_ الحفاظ على استقرار اسعار الصرف أو تثبيته مع السماح له بالتحرك تدريجيا وفقا لنظام التثبيت الزاحف، ويستهدف هذا الاجراء ايجاد ما يطلق عليه بمرساة اسمية (Nominal Anchor)

_ ربط العملة المحلية بسلة من العملات بدل عملة واحدة.

_ تغيير نظام الاستدانة والتخلي عن التمويل التضخمي إلى وسائل تمويلية غير تضخمية مثل إصدار السندات الحكومية، وإصدار صكوك المشاركة الإسلامية لتمويل مشاريع إستثمارية دون أن يؤدي ذلك إلى مزاحمة القطاع الخاص.

¹ دبات أمينة، مرجع سابق، ص 136.

² محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 507.

_ تحقيق استقلال البنك المركزي وتحديد أهدافه في استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: السياسات الأخرى لمعالجة التضخم

إلى جانب السياسة النقدية وأدواتها توجد سياسات أخرى تستعمل لمعالجة التضخم والمتمثلة في السياسة المالية وسياسة استهداف التضخم كاستراتيجية حديثة لمعالجة التضخم، وسيتم التفصيل فيها.

الفرع الأول: السياسة المالية

يتحدد مفهوم السياسة المالية بأنها تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمد عليها في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، إضافة إلى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات العامة لتمويل الإنفاق العام بأشكاله المختلفة (إنفاق جار، إنفاق رأسمالي، إنفاق تنموي)، لتحقيق الأهداف الاقتصادية وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي¹.

تسهم السياسة المالية في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية ومن بينها التضخم، وذلك من خلال:²

1- الرقابة الضريبية: تساهم سياسة الرقابة الضريبية في ضبط حركات التضخم، ففي حالة ارتفاع الانفاق الخاص ترتفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل لامتناس جزء من القدرة الشرائية فتتخفف مستويات الدخل، وهذا ما يقلل من وحدة الطلب.

2- الرقابة على الدين العام:

تعمل هذه الاداة على توجيه الانفاق الانتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، فغالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض وطرح الاسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور.

3- الرقابة على الانفاق العام: تعمل هذه الاداة في حالة التضخم على إنقاص الانفاق الحكومي (إنفاق استهلاكي، إنفاق استثماري)، وتكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك اكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار، غير ان استخدام هذه السياسة يتعارض مع السياسات التنموية في البلدان النامية.

¹ نصر حمود مزنان فهد، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص85.

² ليلي معمري، "دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، 2014، ص48، 49.

الفرع الثاني: استهداف التضخم كإستراتيجية حديثة

يعرف استهداف التضخم بأنه إستراتيجية حديثة للسياسة النقدية في معالجة التضخم، وهو نظام يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي (هدف كمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الأولى للسياسة النقدية¹.

يقوم البنك المستهدف للتضخم بضبط أدواته مثل أسعار الفائدة قصيرة الأجل عند مستوى معين، وذلك ليجعل توقعات التضخم بالنسبة للفترة المقبلة قريبة من معدل التضخم المستهدف في ذلك الوقت حيث تقوم توقعات التضخم بدور الهدف الوسيط، ويدفع الفارق بين التضخم المتوقع والمستهدف اختيارات السياسة لسد الفجوة بينهما ويتطلب ذلك إتباع قاعدة ملائمة لإدارة السياسة النقدية، حيث يسهم وجود هذه القاعدة في جعل تقلبات التضخم المتوقع حول التضخم المستهدف في إطار ضيق².

ولنجاح سياسة استهداف التضخم وجب توفر مجموعة من الشروط:³

_ الإعلان للجمهور عن الهدف المراد تحقيقه في المستوى العام للأسعار.

_ استخدام كافة المعلومات من المتغيرات الاقتصادية وعدم الاكتفاء بالمجمعات النقدية.

_ وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، أي أن السلطة النقدية قادرة أن تؤثر على التضخم من خلال أدواتها في حال انحراف المعدل عن قيمته.

_ استقلالية البنك المركزي حتى يتسنى له تحقيق هدف استقرار الاسعار باعتباره الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

¹ بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب امحمد، مرجع سابق، ص50.

² عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص54، 55 .

³ عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص54، 55.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات العامة للدولة التي تسعى من خلالها للتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، من خلال التحكم في العرض النقدي وتحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق استخدام أدواتها المختلفة، وخاصة في معالجة ظاهرة التضخم الذي ينتج عن الارتفاعات المتتالية في المستويات العامة للأسعار كما أشارت معظم التعاريف.

يختلف نوع التضخم باختلاف الأسباب المنشئة له والتي لها آثار سلبية على الاقتصاد، ولتجنب هذه الظاهرة أو معالجتها يجب على الدولة ممثلة في البنك المركزي رسم سياسة نقدية ملائمة.

الفصل الثاني

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية
لمؤسسة أوريدو

الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

تمهيد الفصل:

يعتبر التضخم من أكبر المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية لما له من آثار سلبية سواء اقتصادية أو اجتماعية.

تعد الجزائر من أكبر الدول التي تعاني من ظاهرة التضخم وقد استدعت الضرورة التركيز على السياسة النقدية التي تعتبر جد مهمة في القضاء على هذه الظاهرة، حيث تسعى السياسة النقدية قدر الامكان إلى التخفيض في معدلات التضخم وامتصاص الفجوة التضخمية عن طريق أدواتها النقدية التي تؤثر في المستوى العام للأسعار كهدف نهائي، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى واقع لسياسة النقدية في الجزائر وفعاليتها في معالجة التضخم كالتالي:

المبحث الاول: السياسة النقدية والعرض النقدي في الجزائر للفترة (2008-2018)

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر وفعالية السياسة النقدية في معالجته للفترة (2008-2018)

الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

المبحث الاول: السياسة النقدية والعرض النقدي في الجزائر للفترة (2008-2018)

مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة تطورات منذ نشأة البنك المركزي إلى غاية صدور قانون النقد والقرض 90-10 والاصلاحات التي مسته فيما بعد والتي سوف يتم التطرق إليها.

أما عن العرض النقدي في الجزائر فقد مر هو الآخر بعدة تطورات نتيجة الأوضاع الاقتصادية السائدة في الفترة (2008-2018) وسيتم التفصيل في كل هذا من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: نشأة البنك المركزي ومسار السياسة النقدية في الجزائر

إن الاقتصاد الجزائري لم يشهد سياسة نقدية واضحة المعالم قبل 1990 وذلك نتيجة تداخل صلاحيات السلطة المالية والنقدية، والبداية التي بدأت تتجسد فيها معالم هذه السياسة كانت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي طرأ عليه هو الآخر جملة من التعديلات لضمان فعالية أكبر للسياسة النقدية وسيتم تتبع مسار السياسة النقدية في هذا المطلب والتطرق إلى اهم الاصلاحات والتعديلات التي مست السياسة النقدية.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنك المركزي

يعرف البنك المركزي في الجزائر باسم "بنك الجزائر"، ويعتبر اول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة وكان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون 63-144¹.

بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي²، وتمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية³.

¹ أحمد غريبي، "مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار - حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2016، ص 84.

² المادة رقم 09 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.

³ المادة رقم 10 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي¹.

بينت النصوص القانونية مسؤوليات البنك المركزي لكن الواقع أثبت أن البنك لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليست تحت سلطته كبنك البنوك وهو ما أظهر خلا على مستوى تنظيم هذه المؤسسة، مما دفع بالسلطات إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات والتي من بينها الإصلاح النقدي عام 1986، فبصدور القانون 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك، وكذا القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12، ومضمون هذا القانون هو اعطاء استقلالية للبنوك كما دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية، وبصدور قانون 90-10 استعاد البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي ومسؤوليته في تسيير السياسة النقدية².

الفرع الثاني: السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 القانون الأساسي للإصلاح النقدي في الجزائر، حيث عمل على رد الاعتبار للسياسة النقدية في الجزائر.

يعبر قانون النقد والقرض 90-10 والمؤرخ في 14 أبريل 1990 عن إعادة صياغة شاملة لهيكل النظام النقدي، حيث كان الأساس الذي قام عليه هذا القانون يتمثل في وضع النظام البنكي في قلب العملية الاقتصادية التي تقوم على أساس قواعد السوق وآلياته³.

ارتكز قانون النقد والقرض على مجموعة من المبادئ الأساسية⁴:

¹ المادة رقم 02 من الأمر القانوني رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 .

² رشيد سالمى وأسامة بوشريط، "أثر السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار - حالة الجزائر -"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016، ص 84.

³ الطاهر لطرش، "تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق: نظرة تقييمية"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الاول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييمية، جامعة الجزائر 3، 13 ماي 2013، ص 56.

⁴ المرجع نفسه، ص 56.

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

— الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية.

— الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.

— الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض.

— إنشاء سلطة نقدية مستقلة ووحيدة.

سمح رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض بتحديد معالم أفضل للسياسة النقدية وتسييرها لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال ادوات تدخل البنك المركزي المباشرة وغير المباشرة، وقد نتج عن ذلك عدة تطورات للسياسة النقدية.

حصلت عدة تطورات نقدية من سنة 1990 تعكس توجه السياسة النقدية، ويمكن التفرقة بين توجهات السياسة النقدية في ظل قانون 10/90 على فترتين.

تتمثل الفترة الأولى في السنوات التي سبقت قانون النقد والقرض أين كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، والتي كانت تهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة، إذ أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الإصلاح (الاستعداد الائتماني) من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في 1989 و1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية أثرت على التطورات النقدية بسبب اصدار النقد لتغطية العجز الموازي¹.

على عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، أين تم تطبيق سياسة نقدية انكماشية بداية من 1994 بهدف تخفيف معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، كما تم الحد من توسع الكتلة النقدية M^2 بتخفيضها من 21,5% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، حيث تمتد المرحلة الثانية لتوجه السياسة النقدية إلى غاية سنة 2000 أين بلغ نمو M^2 نسبة 13%².

تتميز أهداف السياسة النقدية حسب القانون 10/90 بالخصائص التالية:

¹ بلعزوز بن علي وعبد العزيز طيبة، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص 30.

² المرجع نفسه، ص 31.

الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

_ تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

_ عدم اعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار كهدف أساسي لاستقرار الأسعار.

لقد تترتب عن المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90 استقلال البنك المركزي والقرار النقدي من تبعية السلطات الأخرى وهو ما جعل السياسة النقدية تستعيد دورها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي، وتهيئة الظروف لها كي تقوم بهذا الدور بشكل فعال.

الفرع الثالث: السياسة النقدية في ظل اصلاحات قانون النقد والقرض 10/90

نتيجة للضعف الذي شهده القطاع المصرفي الجزائري لا سيما بعد الفضائح المتعلقة بكل من بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري والذي كشف ضعف الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر، ولتعزيز الاطار العملياتي للسياسة النقدية جاء كل من الأمر 03-11 والأمر 04-10 على التوالي.

1_ السياسة النقدية في ظل الأمر 03-11:

تكريسا لقانون النقد والقرض وفتح مجال واسع للنظام المالي والنقدي، جاء الأمر 11/03 والمؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض¹.

جاء الأمر 11/03 بمجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كالتالي:²

_ توسيع صلاحيات بنك الجزائر على صعيد السياسة النقدية و سياسة الصرف ... الخ، مع اقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة نشاطات البنك وتقوية استقلالية اللجنة البنكية بإضافة أمانة عامة.

_ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.

_ السماح لبنك الجزائر باستخدام أفضل صلاحياته من خلال الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، صدرت بتاريخ 27 أوت 2003، ص 03.

² موسى بوشنب، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2003"، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، 2015، ص 95.

الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

لقد تعزز دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار، ومن أجل ضمان استعمال فعال لأدوات السياسة النقدية قام بنك الجزائر بوضع مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية¹.

2_ السياسة النقدية وفقا للأمر 04/10:

جاء الأمر 04-10 والمؤرخ في 26 أوت 2010 كإصلاح جديد للنظام المصرفي الجزائري، يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض².

وأهم ما جاء به الأمر 04/10 ما يلي:³

_ إعفاء بنك الجزائر بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطه من كل الضرائب، الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها؛

_ تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة، وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي؛

_ تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة، ملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة، الخطر العملياتي...)

_ يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها؛

وتتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا وثلاثة أعضاء، قاضيان منتدبان الأول من المحكمة العليا والثاني من مجلس الحكومة، ممثل في مجلس المحاسبة بالإضافة إلى ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

¹ موسى بوشنب، المرجع السابق، ص 99.

² المادة رقم 01 من الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

³ موسى بوشنب، مرجع سابق، ص 95، 96.

**الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في
الجزائر خلال الفترة 2008-2018**

المطلب الثاني: الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في أي بلد، وتعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من النقود القانونية (نقود متداولة)، النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب)، أشباه النقود (ودائع لأجل). وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم التطورات التي طرأت على الوضع النقدي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

الجدول (01-02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008_2018)

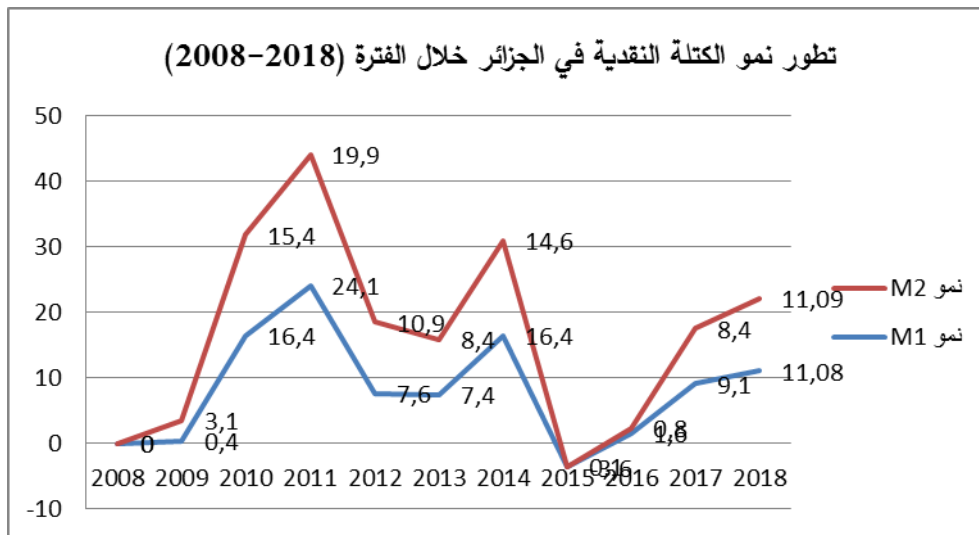
الوحدة: مليار دج

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النقود القانونية	1540,0	1829,4	2098,6	2571,5	2952,3	3204,0	3658,9	4108,1	4497,2	4716,9	4926,8
ودائع تحت الطلب	2965,1	2541,9	2922,3	3536,2	3380,5	3564,5	4460,8	3908,5	3745,4	4513,3	4880,5
ودائع لدى الخزينة والصكوك	459,8	572,9	735,5	1043,0	1349,0	1481,3	1483,3	1244,6	1164,4	1035,8	1105,5
الكتلة النقدية M ¹	4964,9	4944,2	5756,4	7141,7	7681,8	8249,8	9603,3	9261,2	9407,0	10266,1	11404,1
نمو M ¹ %	-	0,4	16,4	24,1	7,6	7,4	16,4	-3,6	1,6	9,1	11,08
أشباه النقود	1991,0	2228,9	2524,3	2787,5	3331,5	3691,7	4083,7	4443,3	4409,3	4708,5	5232,6
الكتلة النقدية M ²	6955,9	7173,1	8280,7	9929,2	11013,3	11941,5	13686,7	13704,5	13816,3	14974,6	1663,7
نمو M ² %	-	3,1	15,4	19,9	10,9	8,4	14,6	0,1	0,8	8,4	11,09

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012، 2017 والنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، ص ص 09، 11 .

الشكل (01-02): تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01-02)

من خلال الجدول (01-02) والشكل (01-02) نلاحظ أن الكتلة النقدية M² عرفت ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2008 إلى غاية 2011 بمعدل نمو 19,9% أين بلغت قيمتها 9929,2 مليار دج، لتواصل الارتفاع خلال سنتي 2012، 2013 لكن بمعدل نمو متناقص بلغ 10,9% و 8,4% على التوالي.

ليرتفع معدل النمو من جديد خلال سنة 2014 حيث بلغ 14,6% أين بلغت M² ما قيمته 13686,7 مليار دج، وتوصل هذا الارتفاع خلال السنتين 2015، 2016 لكن بمعدل نمو أقل بلغ 0,1 و 0,8% على التوالي، لترتفع خلال السنتين 2017، 2018 أين بلغت قيمتها 16636,7 مليار دج بمعدل نمو قدر بنسبة 11,09% سنة 2018.

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

من خلال الجدول رقم(01-02) يتضح أن الزيادة في M^2 والمكونة من M^1 إلى جانب أشباه النقود هو الزيادة في مكونات M^1 خاصة الودائع تحت الطلب، حيث شهدت تنامي ملحوظ خلال الفترة(2008-2018) أين بلغت سنة2018 ما قيمته 4880,5 مليار دج بعدما كانت قيمتها خلال سنة 2008 ما يقدر ب 2965,1 مليار دج، وهذا ما سمح للبنوك بالتوسع في منح الائتمان واشتقاق نقود الودائع.

على عكس الودائع تحت الطلب سجلت الودائع لدى الخزينة والصكوك نسبة متذبذبة، فبداية من سنة 2015 سجلت انخفاضا ملحوظا إلى غاية 2017 أين بلغت قيمتها 1035,8 مليار دج بعدما كانت قيمتها 1105,5 مليار دج.

كما يرجع سبب ارتفاع M^2 إلى الودائع لأجل التي تستقطبها البنوك وتمنح فوائد عليها، حيث شهدت خلال الفترة (2008-2018) ارتفاعا متواصلا فبلغت قيمتها سنة2018 ما قيمته 5232,5 مليار دج بعدما كانت قيمتها 1991,0 سنة 2008 .

المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية اصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، وتتشكل مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من القروض المقدمة للاقتصاد، قروض الدولة، الأصول الخارجية.

وسنحاول من خلال هذا المطلب تتبع تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر .

شهدت الفترة (2008-2018) ارتفاعا في مقابلات الكتلة النقدية خاصة ما تعلق بتدفقات العملات الأجنبية، والجدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

الجدول(02-02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الذهب والعملات الأجنبية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	السنوات	الذهب والعملات الأجنبية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2008	10246,9	-3627,3	2615,5	2014	15734,5	-1992,3	6504,6
2009	10885,7	-3488,9	3086,5	2015	15375,4	567,5	7277,2

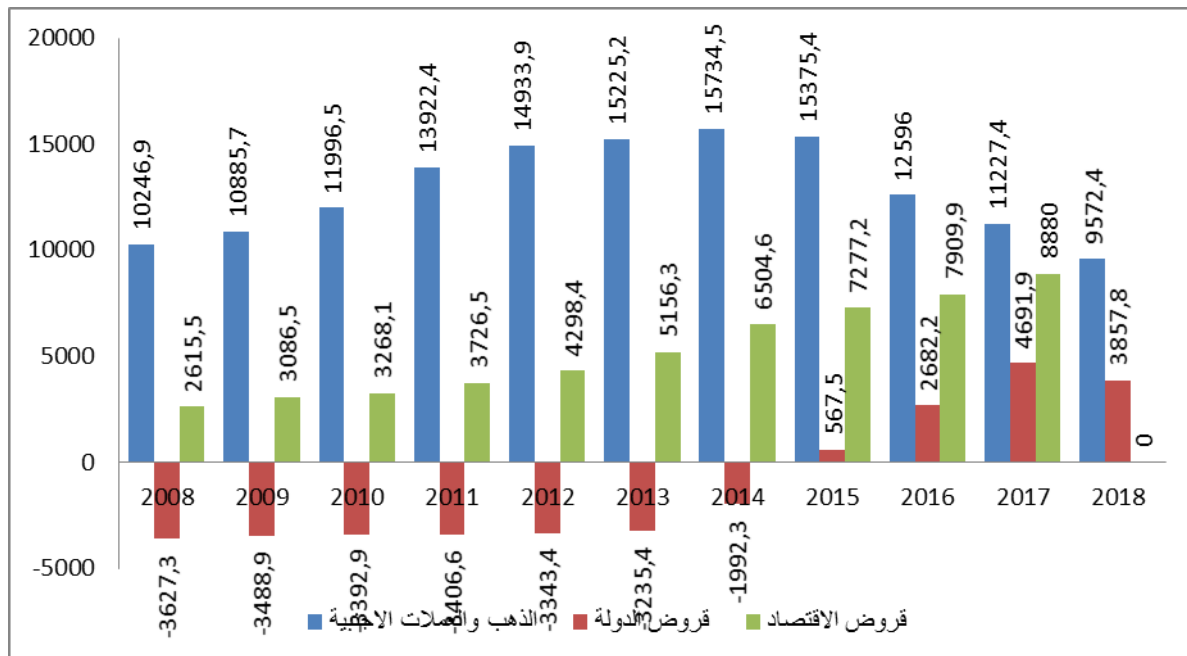
الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في
الجزائر خلال الفترة 2008-2018

7909,9	2682,2	12596,0	2016	3268,1	-3392,9	11996,5	2010
8880,0	4691,9	11227,4	2017	3726,5	-3406,6	13922,4	2011
10102,0	3857,8	9572,4	2018	4298,4	-3343,4	14933,9	2012
-	-	-	-	5156,3	-3235,4	15225,2	2013

المصدر: من اعدادا الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012, 2017 والنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46،
جوان 2019، ص 06.

محمد لكباسي، "كلمة المحافظ لدى افتتاح يوم حول عصنة المصارف: انجازات وآفاق"، يوم 19 فيفري 2019، من على الموقع:
http:// www. Bank of-Algéria .dz/html/ communicat_ mo3. Htm، 2020/ 03/ 21، على الساعة 02:01.

الشكل (02-02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-02)

الفصل الثاني — تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

يبين الجدول رقم (02-02) والشكل (02-02) تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018) والتي تشمل على القروض المقدمة للاقتصاد، الذهب والعملات الأجنبية وقروض الدولة، حيث من خلال الجدول والشكل نلاحظ:

1- الذهب والعملات الأجنبية:

يعتبر كل من الذهب والعملات الأجنبية أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، حيث نلاحظ نمو مستمر لصافي الموجودات الخارجية بداية من سنة 2008 إلى غاية 2014 أين بلغت قيمتها 15734,5 مليار دج، ويرجع ذلك إلى تحسن عائدات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، لتتخف بعدها قيمة الموجودات الخارجية بنسبة طفيفة في سنة 2015 ويفسر ذلك بتراجع قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، وواصلت هذا الانخفاض والتقلص بنسبة كبيرة أين بلغت قيمتها 9572,4 مليار دج سنة 2018 ويرجع ذلك إلى العجز في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الناتج عن الصدمة الخارجية المرتبطة بتراجع أسعار البترول.

2- القروض المقدمة للدولة:

تعتبر القروض المقدمة للدولة عن اجمالي القروض التي تمنح من طرف النظام البنكي للدولة، ونلاحظ أنها قد سجلت نمو سلبي في الفترة (2008-2014) حيث بلغت 1992,4-، وذلك نتيجة أن الخزينة العمومية أصبحت تسدد القروض التي اقترضتها لتحسن الوضعية المالية وتواصل إيرادات المحروقات في الارتفاع.

لتعود مدينا في الفترة (2015-2017) أين شهدت القروض المقدمة للدولة زيادة متواصلة وذلك تبعا لتغير اسعار المحروقات باعتبار أن هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصرف، لتتخف في سنة 2018 أين بلغت قيمتها 3857,8 مليار دج حيث شهدت صافي مستحقات بنك الجزائر على الدولة ارتفاعا نتيجة الشراء المباشر لسندات الخزينة في إطار التمويل غير التقليدي بمبلغ قدره 24885 مليار دج.

الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

3- القروض المقدمة للاقتصاد:

قروض الاقتصاد هي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف النظام البنكي إلى الأعوان الا الأعوان الاقتصادية غير المالية، ونلاحظ أن هذه القروض قد شهدت منذ سنة 2008 إلى غاية 2018 ارتفاعا متزايدا حيث بلغت سنة 2018 قيمتها 10102,0 مليار دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تمويل الاقتصاد في السنوات الأخيرة ناجم عن الأشغال العمومية والصفقات في إطار البرامج التنموية، إلى جانب تنامي وتزايد الودائع لدى البنوك مما سمح لها بالتمويل الموسع للمشاريع.

يجدر الذكر أن هذا الارتفاع في تمويل الاقتصاد لا يشمل كليا جميع القطاعات، إذ أن الارتفاع الكبير للقروض طويلة الأجل الموجهة لتمويل الاستثمار شملت بدرجة كبيرة قطاعي الطاقة والماء، وتبقى الصناعات والخدمات المنتجة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة المنتجة مهمشة نوعا ما، لذا وجب تحسين قدرة المصارف على دعم وإنشاء مثل هاته المؤسسات.

مما سبق يظهر أن احتياطات الصرف الأجنبي قد أسهمت بشكل كبير في التوسع النقدي وتنامي الكتلة النقدية خلال الفترة 2008-2018 وذلك لارتباطها الوثيق بعائدات المحروقات التي تعد مصدرا لها ومنه مصدر للتوسع النقدي.

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر وفعالية السياسة النقدية في معالجته للفترة (2008-2018)

يعتبر التضخم الهدف الأول للسياسة النقدية، وكما هو معروف من الناحية النظرية أن للسياسة النقدية الأثر الكبير في التأثير على معدل التضخم، وهذا ما سنحاول دراسته تطبيقيا على الجزائر خلال الفترة (2008-2018) حيث سيتم التطرق إلى واقع التضخم في الجزائر ودور السياسة النقدية في معالجته.

المطلب الأول: أنواع التضخم وأسبابه في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف أنواع التضخم في الجزائر وكذا المصادر المسببة له

الفرع الأول: أنواع التضخم في الجزائر

الفصل الثاني — تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

تتعدد وتختلف أنواع التضخم حسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد، والجزائر من ضمن الدول التي تعرف أنواعا للتضخم، ويمكن أن نميز بين أربعة أنواع من التضخم تتمثل فيما يلي:

1- التضخم الناتج عن وضعية التخلف (التضخم الهيكلي):

عقب الفترة الاستعمارية حاولت الجزائر الخروج من دائرة التخلف فتبنت اقتصاد السوق لتحقيق نوع التقدم والازدهار، لكن كان لزاما عليها مراعاة هشاشة البيئة الاقتصادية وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار لمختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي صعب للغاية مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها، ومن أهم هذه العوامل نجد النمو الديمغرافي الذي ارتفع خاصة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وهذا الارتفاع يرجع إلى الثقافة والتقاليد وهو ما جعل السوق الداخلي غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان في ظل وجود عرض محدود، مما يزيد من حدة التضخم بالإضافة إلى اللاتوازن جهوي، حيث نجد بعض المناطق تتوفر على الموارد الطبيعية على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر لذلك، وعلى هذا الأساس اضطر السكان إلى الهجرة حيث كان العمل وهو ما يخلق التضخم الجهوي (تكاليف عملية نقل البضائع تحمل في سعر البيع ما يترتب عليه ارتفاع الأسعار)¹.

2- التضخم الانتقالي:

يعرف هذا التضخم على أنه التضخم الذي يحدث في إطار إعادة تسوية الاختلال بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني.

وجد هذا التضخم في فترة الإصلاحات بداية من 1990، حيث عرفت هذه المرحلة ما يسمى بالتضخم الطليق نتيجة تحرير الأسعار بدخول اقتصاد السوق، وذلك بعد أن كان الاقتصاد يتميز بنوع من التضخم المكبوت نتيجة لاتباع التسعير الإداري، وكانت الغاية من تحرير الأسعار هو محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات، كما أعيد تنظيم سعر الصرف لإعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري.

3- تضخم التنمية:

¹ سمية بلقاسمي، "إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على اقتصاد الجزائر"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017، ص 202.

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

عرفت الاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية توسعا بداية من التسعينات، حيث فتحت الدولة المجال أمام المستثمرين الخواص فأصبحت جل المؤسسات العمومية مكانا للخواص باستثناء المؤسسات الاستراتيجية للدولة، مما أدى تصفية عدد كبير من المؤسسات وهو ما أدى بدوره إلى تسريح الآلاف من العمال فزادت نسبة البطالة.

تميزت هذه المرحلة بالتوجه نحو التجارة والربح والريع، لكن هذه النشاطات لم تقلل من البطالة وإنما أدت إلى ارتفاع الأسعار خاصة وأن الدولة تخلت عن دعم الأسعار ما أدى إلى عدم وجود مشاريع استثمارية تؤدي إلى خلق الثروة من السلع والخدمات، الشيء الذي نتج عنه عدم توافق بين العرض والطلب وهو ما أدى إلى حدوث التضخم.

4- التضخم المستورد:

التضخم المستورد يمكن أن يكون تضخم بالطلب الذي يغذى بالمداخل الموزعة بعد عملية التصدير، يمكن أن يكون تضخما بالتكاليف الذي يحمل في سعر السلع المستوردة المستعملة في الانتاج المحلي، والجزائر تعتمد على المنتجات الفرنسية بنسبة كبيرة وتعتبر فرنسا أول دولة موردة للجزائر في العالم، على الرغم من وجود منتجات من دول أخرى منافسة من ناحية الجودة والسعر بشكل كبير إلا أن المستورد الجزائري لا يزال يفضل السلع الفرنسية (وذلك لاعتبارات ثقافية، قرب المسافة... الخ)، فأسعار هذه المنتجات تلعب دور كبير في التأثير على مستوى الأسعار المحلية خاصة فيما تعلق بسلع التجهيز والانتاج، ويمثل الارتفاع الذي يحدث في أسعار الواردات أحد أهم مصادر الضغط التضخمي¹.

الفرع الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

إن أسباب التضخم في الجزائر متعددة وذلك نتيجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد بسبب السياسات المتبعة كسياسة الأسعار والتبعية المفرطة للخارج، ويمكن تقسيم أسباب التضخم في الجزائر إلى: أسباب نقدية، أسباب مالية.

1_ الأسباب النقدية:

¹ نوة بن يوسف، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية : دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)", أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص 170.

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

لقد اعتمدت الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه على استراتيجية التصنيع لتحقيق التنمية والتي احتاجت إلى تمويل ضخم، وقد تم الاعتماد على الصناعات القاعدية التي حظيت بأكبر نصيب من الاستثمار مقارنة مع السلع الاستهلاكية، وفي إطار سياسة تمويل التنمية لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض إلى جانب الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي.

إن الاختلال بين نمو الكتلة النقدية ونمو الناتج الوطني ساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الجزائر، والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية ومعدلات السيولة في الجزائر:

الجدول(02-03): تطور الكتلة النقدية ومعدلات السيولة خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	الكتلة النقدية ² M (مليار دج)	معدل نمو ² M (%)	السيولة %(² M/ PiP)
2008	6955,9	16	63
2009	7173,1	3,1	72
2010	8280,7	15,4	69,1
2011	9929,2	19,9	68,4
2012	11013,3	10,9	69,5

**الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في
الجزائر خلال الفترة 2008-2018**

71,7	8,4	11941,5	2013
79,4	14,6	13686,7	2014
82,1	0,1	13704,5	2015
79,4	0,8	13816,3	2016
79,2	8,4	14974,6	2017
82,4	11,09	16636,7	2018

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2012، 2017 والنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019،

ص 26.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع تدريجي في كمية النقود وذلك بسبب الاتجاه التوسعي للكتلة النقدية، وذلك تزامنا مع برنامج دعم النمو (2005_2008) والبرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014)، كما نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في نسب السيولة حيث بلغت سنة 2015 نسبة 82,1% وتراجعت في سنتي 2016، 2017 أين بلغت على التوالي 79,4% و 79,2%، لترتفع في سنة 2018 بنسبة ضئيلة أين بلغت 82,4% وهو ما يعبر عن تدخل البنك المركزي عن طريق أدواته، حيث استطاعت السياسة النقدية تحقيق استقرار السيولة البنكية، وتقاديا لأي دفعات تؤدي إلى التضخم فان بنك الجزائر قام في سنة 2018 برفع الاحتياطات الاجبارية من 4% إلى 8%.

تجدر الإشارة أن رفع الاحتياطات عبارة عن وسيلة للسياسة النقدية، تستعمل بطريقة مستمرة من قبل المركزي ولا يعني ذلك وجود فائض في السيولة البنكية وإنما توجد فقط سيولة بنكية، ووجود فائض في السيولة يقتضي تسجيل زيادة كبيرة في السيولة النقدية خلال عدة سنوات.

2_ الأسباب المالية:

اعتبرت السياسة المالية أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع معدل التضخم في مرحلة معينة، وذلك نتيجة زيادة النفقات العامة وكذا الدخول الموزعة، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

1/2_ الدخول الموزعة: وتشمل جميع الدخول التي يتم توزيعها على عمال الوظيف العمومي إلى جانب التحويلات الاجتماعية بمختلف أشكالها(المنح، التقاعد، الشبكة الاجتماعية).

2/2_ تزايد النفقات العامة: حيث شهد الانفاق العام في الجزائر تزايدا مستمر منذ سنة 1970، بما يتوافق مع السياسات التي انتهجتها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة بتدعيم العديد من السلع والخدمات، وهذا ما أدى إلى اختلال في التوازن بين العرض والطلب بشكل مستمر وذلك راجع إلى أن الكتلة النقدية لم يقابلها عرض كاف من الانتاج في شكل سلع وخدمات¹.

إن اللجوء المفرط إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية هو الذي أدى إلى احداث الضغوط التضخمية، فمحاولة انقاذ الاقتصاد والمؤسسات العمومية في سنوات الثمانينات والتسعينات من خلال ضخ أموال إضافية كان له أثر سلبي على العجز الدوري في الميزانية العامة.

المطلب الثاني: التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

إن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم لم يكن ذو أهمية وألوية من طرف السلطات النقدية ولم تكن هناك خطط واضحة لمعالجته، لكن مع صدور قانون النقد والقرض أكد على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم.

شهدت الأسعار في الجزائر ارتفاعا متواصلا وهذا ما نتج عنه ضغوط تضخمية، منها ما كان سببه تنامي الكتلة النقدية ومنه ما كان ناتج عن فائض الطلب، والجدول التالي يوضح تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018):

الجدول(02-04): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
---------	------	------	------	------	------	------

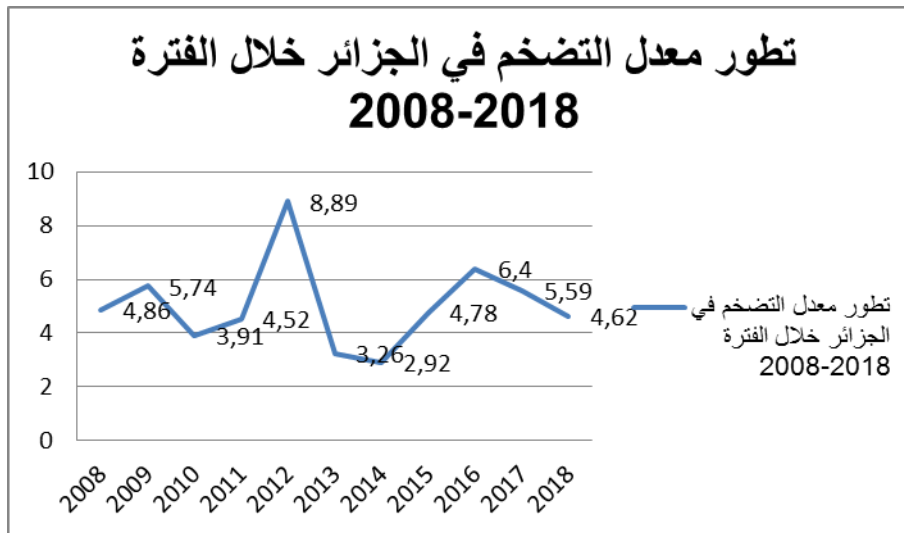
¹ خديجة حمادي، "علاج التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005): دراسة قياسية اقتصادية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 41.

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في
الجزائر خلال الفترة 2008-2018

3,26	8,89	4,52	3,91	5,74	4,86	معدل التضخم (%)
-	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
-	4,62	5,59	6,4	4,78	2,92	معدل التضخم (%)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2011، 2012، 2017، والنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان، 2019، ص 29.

الشكل (02-03): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-04)

من خلال الجدول رقم (02-04) والشكل (02-03) نلاحظ ما يلي:

إبتداءا من سنة 2008 شهد التضخم ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 4,86% سنة 2008 إلى 5,74% سنة 2009، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستوردة نتيجة الأزمة المالية.

في سنة 2011 عاودت وتيرة التضخم الارتفاع ولكن بشكل طفيف حيث بلغ معدل التضخم 4,52%، ليسجل بعدها أعلى نسبة والتي بلغت 8,89% سنة 2012 وذلك نتيجة المضاربة التي عرفتھا السلع الاستهلاكية الأساسية وكذا ارتفاع أسعارها في السوق الدولية في سنتي 2011 و2012 وكذا

الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

الزيادة الهامة للأجور، من جهة أخرى ترجع نسبة التضخم المسجلة إلى الارتفاع الذي عرفته الكتلة النقدية حيث ارتفعت من 6955,9 مليار دج سنة 2008 إلى 111013 مليار دج سنة 2012.

بلغ التضخم سنتي 2013، 2014 نسبة 3,26%، 2,92% على التوالي وهذا الانخفاض الكبير مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2012 يبين أن التحكم في التضخم صار فعليا، وفي سنة 2015 عاد التضخم إلى الارتفاع وتواصل إلى غاية سنة 2016 أين بلغ 6,4% مقابل 4,78% سنة 2015، ويرجع هذا إلى زيادة الأجور والارتفاع الذي عرفته أسعار الاستهلاك.

تراجعت وتيرة التضخم بعد استخدام التمويل غير التقليدي، هذا الأسلوب الذي يسمح لبنك الجزائر وبشكل استثنائي ومباشر بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة ولمدة 05 سنوات، للمساهمة في تمويل الدين العمومي الداخلي وتغطية احتياجات تمويل الخزينة.

وبلغت نسبة التضخم 5,59%، 4,62% سنتي 2017، 2018 على التوالي، غير أن العديد من الاقتصاديين يشككون في النسب المصرح بها ويعتبرونها تصريحات سياسية، حيث سجل إفراط كبير في التمويل غير التقليدي إذ تم طبع أكثر من 4000 مليار دج الأمر الذي أدى إلى نمو الكتلة النقدية ب 8,4% في نهاية سنة 2017 على عكس سنة 2008 أين كان نمو الكتلة النقدية 0,82% ليستمر انخفاض التضخم سنة 2018 إلى 4,62%.

الأمر الذي يبدو غير منطقي نوعا ما حيث أن التوسع في الكتلة النقدية سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم عكس ما هو مسجل سنتي 2017، 2018، من جهة أخرى اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذا الارتفاع من خلال رفع سعر الفائدة على عائد الإيداع والإقراض.

يتضح مما سبق أن هناك تناقض في النتائج المصرح بها وما هو واقع، ومن جهة أخرى التناقض في الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة فمن جهة طبع النقود للتوسع النقدي وتمويل الدين العمومي ومن جهة أخرى رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم.

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

المطلب الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم خلال الفترة
(2018-2008)

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أدوات السياسة النقدية التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي بالتركيز على الأدوات التي استخدمها خلال فترة الدراسة (2018-2008)، وسيتم التطرق إلى كل من الأدوات التقليدية للسياسة النقدية والأدوات الكمية المستحدثة.

الفرع الأول: الأدوات الكمية التقليدية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-
2018)

تتمثل الأدوات الكمية التقليدية للسياسة النقدية في تلك الأدوات التي يتدخل بها البنك المركزي بطريقة غير مباشرة للتأثير في العرض النقدي، وتتمثل في كل من معدل الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة.

1- معدل الاحتياطي الاجباري:

يستعمل الاحتياطي الاجباري في مراقبة سيولة البنوك، كما استعمل بنك الجزائر هذه الأداة للحد من قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع ومنه التقليل من منح القروض.

الجدول التالي يستعرض تطورات نسب معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2008-
2018)

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في
الجزائر خلال الفترة 2008-2018

الجدول(02-05): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2008-
(2018)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2013	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياطي الاجباري %	8	8	9	9	11	12	12	12	8	4	10

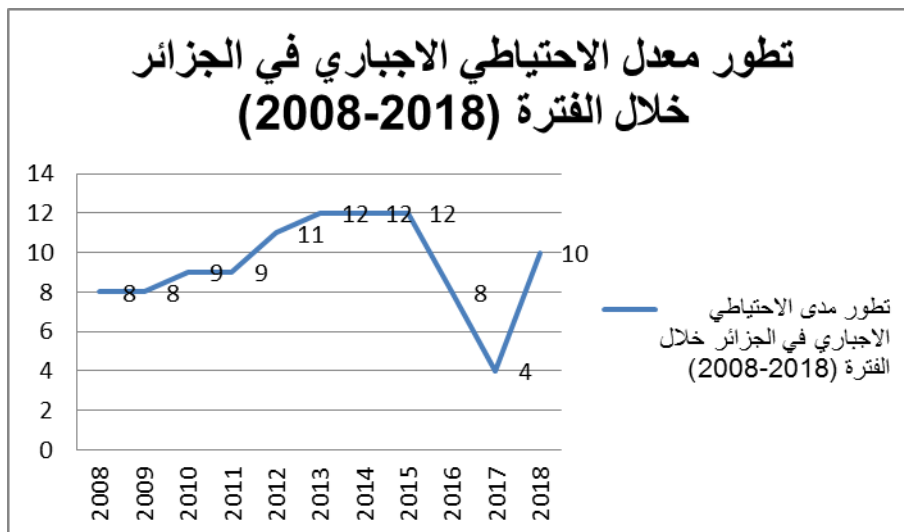
المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012، ص 17.

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018، ص 17.

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، ص 17.

الشكل (02-04): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2008-
(2018)



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-05)

من خلال الجدول رقم (02-05) والشكل (02-04)، نلاحظ أنه بداية من سنة 2008 إلى غاية
سنة 2015 شهدت معدلات الاحتياطي الاجباري ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت نسبة 12% سنة 2013

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

وبقيت ثابتة إلى غاية سنة 2015، الأمر الذي نتج عنه تقليص السيولة إلى 1800 دج تقريبا وهو ما يفسر انخفاض معدلات التضخم سنتي 2013، 2014 أين بلغت 3,96% و2,92% على التوالي بعدما سجلت نسبة تضخم 8,89% سنة 2012، وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2016 ولكن بمعدل منخفض قدر بـ8%.

في سنة 2017 انخفضت نسبة الاحتياطي الاجباري إلى 4% وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في السيولة وتزامنا مع بداية التمويل غير التقليدي، لينخفض معدل التضخم من 5,59% سنة 2017 إلى 4,62% سنة 2018.

2- معدل إعادة الخصم:

عملية إعادة الخصم شكل من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي وذلك لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، حيث أن الزيادة في معدل إعادة الخصم سوف تؤدي إلى تقليص حجم النقود في المجتمع والعكس صحيح في حالة خفض معدل إعادة الخصم.

والجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

الجدول (02-06): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4	4	4	3,5	3,75	3,75

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 06، مارس 2009، ص 17.

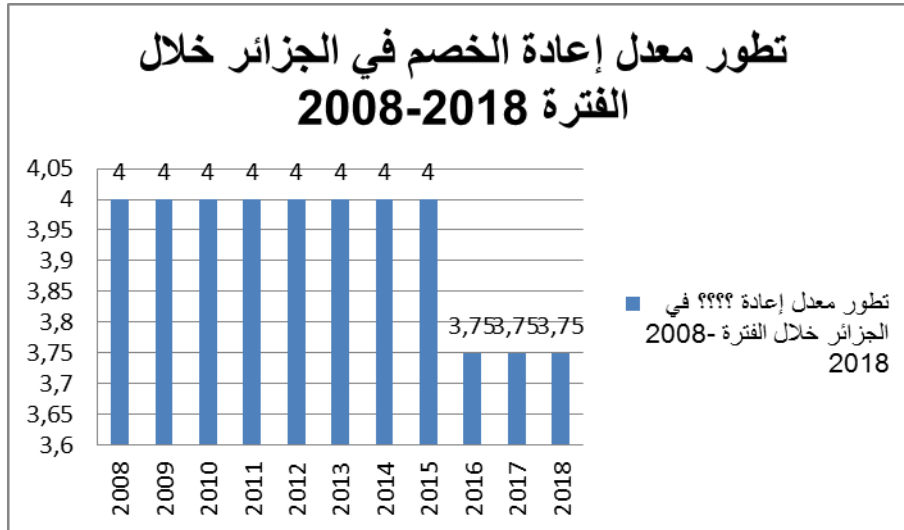
بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012، ص 17.

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2012، ص 17.

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، ص17.

الشكل(02-05): تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-06)

من خلال الجدول رقم(02-06) والشكل رقم(02-05) نلاحظ ثبات نسب معدل إعادة الخصم في الفترة (2008-2015)، حيث استقر على نسبة 4% وذلك راجع إلى عدم لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي لإعادة التمويل لتوفر السيولة الكبيرة التي ميزت هذه المرحلة، وبالتالي يمكننا الحكم على عدم فعالية هذه الأداة في التأثير على عرض النقود.

ليسجل بعدها هذا المعدل انخفاضا طفيفا 2016 حيث كانت نسبة معدل اعادة الخصم 3,5% وذلك بغية زيادة الكتلة النقدية التي عرفت نمو ضئيل والذي قدر ب 0,8%، ليسجل سنتي 2017، 2018 نسبة 3,5%.

3- عمليات السوق المفتوحة:

تعرف عمليات السوق المفتوحة بأنها قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية، وتعتبر من الأدوات المستعملة في التحكم في عرض النقود.

تتطلب سياسة السوق المفتوحة وجود سوق نقدية أولية لإصدار السندات والتي تتشكل غالبيتها من سندات غير مضمونة على المؤسسات العامة، إلى جانب أن القانون 10/90 حدد القيمة الإجمالية

الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

للسندات العمومية التي لا يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات بسقف 20% من الإيرادات العادية للدولة.

رغم أهمية أداة عمليات السوق المفتوحة إلا أنها لم تعرف نجاحا في السوق النقدية في الجزائر، فمنذ إنشائها تم إجراء أول عملية في 30 ديسمبر 1996 بشراء بنك الجزائر لسندات عمومية قيمتها 4 مليار دج بمعدل فائدة 14,95%.

الفرع الثاني: الأدوات الكمية المستحدثة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

تعد أدوات التسيير الكمي المستحدثة في الجزائر لإدارة السياسة النقدية سياسة لجأت إليها العديد من الدول المتقدمة، حيث قام بنك الجزائر بإعادة النظر في الأدوات التي تحقق الأهداف المسطرة من قبله خاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، وعموما تتمثل أهم الأدوات المستحدثة فيما يلي:

1- المعدل المستهدف لنظام الأمانات:

تخلى بنك الجزائر عن العمل بهذه الأداة سنة 2007 لعدم فاعليتها، حيث تم تخفيض المعدل المستهدف لنظام الأمانات إلى 4,5% سنة 2003.

2- تسهيلات الودائع المغلقة لفائدة:

استحدث بنك الجزائر هذه الأداة في 14 جوان 2005 وأعطى للبنوك التجارية حرية توظيف فوائضهم المالية في هذه الأداة، والتي هي عبارة وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معلن عليه مسبقا، هذه الأداة تساعد على امتصاص حجم معتبر من فوائض السيولة الهيكلية المتواجدة لدى البنوك.

3- أداة استرجاع السيولة ل7 أيام و3 أشهر و6 أشهر:

تم استحداث أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام في 2002، ومع استمرار فوائض السيولة الهيكلية لجأ بنك الجزائر إلى وسيلة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر، ونظرا للارتفاع الكبير لمعدل التضخم المسجل

**الفصل الثاني ——— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في
الجزائر خلال الفترة 2008-2018**

في 2012 (8,9%) قام بنك الجزائر بإدخال أداة جديدة للسياسة النقدية تتمثل في استرجاع السيولة لمدة ستة (06) إبتداءا من 2013.

والجدول التالي يوضح تطور معدل الأدوات الكمية المستحدثة في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

الجدول (02-07): تطور معدل الأدوات الكمية المستحدثة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

تسهيلات الودائع المغلة لفائدة (%)	استرجاع السيولة (%)			السنوات
	لمدة 6 أشهر	لمدة 3 أشهر	لمدة 7 ايام	
0,75	-	2	1,25	2008
0,30	-	1,25	0,75	2009
0,30	-	1,25	0,75	2010
0,30	-	1,25	0,75	2011
0,30	-	1,25	0,75	2012
0,30	1,5	1,25	0,75	2013
0,30	1,5	1,25	0,75	2014
0,30	1,5	1,25	0,75	2015
0,00	1,5	1,25	0,75	2016
0,00	-	-	-	2017
-	-	-	3,5	2018

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

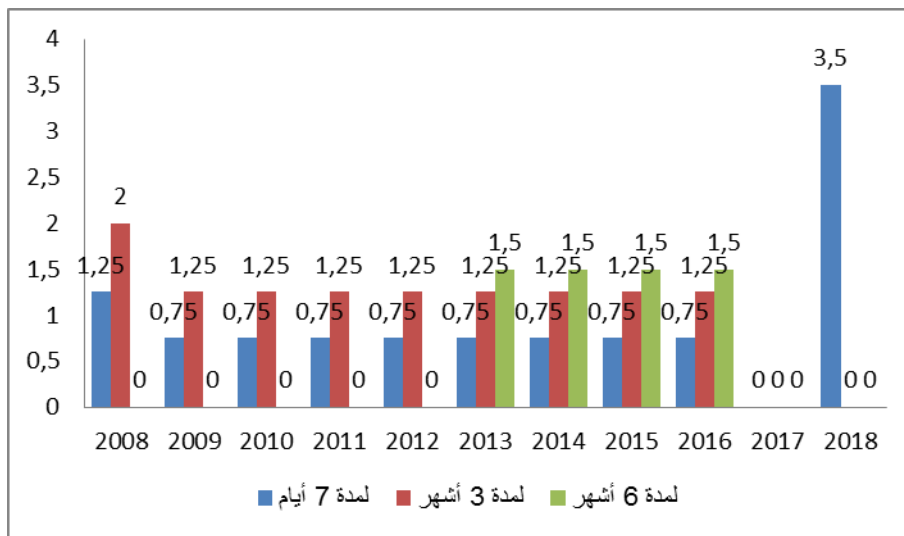
الفصل الثاني ————— تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012، ص 17.

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 22، جوان 2013، ص 17.

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، ص 17.

الشكل (02-06): تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-07)

من خلال الجدول رقم (02-07) والشكل (02-06) نلاحظ:

1- تسهيلات الودائع المغلة لفائدة:

استقرت معدلات هذه الأداة عند 0,30% في أغلب السنوات بداية من 2009 إلى غاية 2015 بعدما سجلت معدل 0,75% سنة 2008.

2- استرجاع السيولة:

فيما يخص أداة استرجاع السيولة فيبدو أنها الأداة الأكثر نشاطا لهذه الفترة من خلال الأرقام المسجلة، حيث شهدت معدلاتها عدة تغيرات بين الارتفاع والانخفاض.

الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

فاسترجاع السيولة لمدة 7 أيام والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل 2,75% انخفض معدلها إلى 1,25% سنة 2008، وتواصل الانخفاض إلى 0,75% سنة 2009 ليستقر هذا المعدل إلى غاية سنة 2016 ليرتفع إلى 3,5 سنة 2018.

أما بالنسبة لاسترجاع السيولة ل3 اشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2005 بمعدل 1,90% فقد ارتفعت سنة 2008 إلى 2% واستقرت عند معدل 1,25% منذ سنة 2009 إلى غاية 2016.

أما فيما يخص استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2013 بمعدل 1,5% واستقر بنفس المعدل على غاية سنة 2016.

من خلال ما سبق يتضح أن بنك الجزائر اعتمد على الأدوات السالفة الذكر في إدارة السياسة النقدية، وقد ساهم في امتصاص مبالغ معتبرة من فائض السيولة في السوق النقدية باتباعه سياسة نقدية انكماشية، من خلال الرفع في معدلات الاحتياطي الاجباري وكذا استعمال أداة استرجاع السيولة التي لعبت دورا هاما في امتصاص فوائض السيولة.

الفصل الثاني _____ تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

خلاصة الفصل:

شهدت الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر عدة تطورات مستمرة بداية من الاصلاحات النقدية المتمثلة في قانون النقد والقرض 10/90، كما اعطى الأمر 11/03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض الصلاحية الكاملة لبنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية والتحكم في المستويات العامة للأسعار.

اعتمد بنك الجزائر في ادارته للسياسة النقدية خلال الفترة (2008-2018) على الادوات غير مباشرة والتي تمثلت في معدل إعادة الخصم والاحتياطي الاجباري حتى يستطيع التحكم في معدلات التضخم، فتبين ان لهذه الأدوات دور هام في التأثير على التضخم لكن بنسب مختلفة، حيث لعبت اداة الاحتياطي الاجباري إلى جانب اداة استرجاع السيولة الدور الهام في امتصاص السيولة، غير انه تبقى الأرقام المصرح بها من طرف بنك الجزائر غير معقولة نوعا ما لغياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية، ومثالا على ذلك هو التمويل غير التقليدي الذي كان سنة 2017 حيث تم طبع نسبة كبيرة من النقود إلا أن معدلات التضخم انخفضت إلى نسبة 4,62% سنة 2018، إلى جانب ان ادوات السياسة النقدية لم تستعمل بذلك الشكل الموسع الذي تستطيع من خلاله الحكم على انها استطاعت معالجة التضخم رغم ان لها دور فعال في علاج الضغوط التضخمية، ويبقى الدور الاساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الاسعار ومراقبة وتيرة التضخم.

خاتمة

تعتبر السياسة النقدية عن مجموعة الاجراءات اتي تتخذها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي للتحكم في عرض النقود، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف (أولية، وسطية، نهائية) مما ينجم عنه تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، وذلك باعتبار السياسة النقدية أحد اهم مكونات السياسة الاقتصادية.

تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، التشغيل التام، هدف النمو وتحقيق هدف استقرار الأسعار الذي يعتبر من أهم ما تسعى إليه السياسة النقدية وخاصة فيما تعلق بارتفاع المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بظاهرة التضخم، والذي يعد من المشكلات التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على السواء، وينجم عن الإفراط في الاصدار النقدي والذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الانتاج إلى جانب عوامل أخرى.

الجزائر وكغيرها من الدول السائرة في طريق النمو حاولت مواكبة التحول الاقتصادي والاندماج فيه، وكذا إعطاء مكانة هامة للسياسات التي تساهم في معالجة مختلف المشكلات الاقتصادية، فأولت للسياسة النقدية أهمية بالغة وحاولت إرجاع مكانتها ودورها الأساسي المتمثل في التحكم في المعروض النقدي ومنحها الاستقلالية للقيام بدورها وهذا ما جسده قانون النقد والقرض 10/90، أين منح لبنك الجزائر الحرية في توجيه أدواته والسياسة التي يراها مناسبة.

سعت الجزائر من خلال السياسة النقدية المطبقة في الفترة (2008-2018) إلى التحكم في المستوى العام للأسعار غير أنها لم تنجح إلى حد بعيد في التحكم في هذا الهدف فقد تزامن ذلك وبرامج التنمية وزيادة المدخرات في الاقتصاد ما نتج عنه زيادة في نمو الكتلة النقدية M^2 إلا أن هذا لا يعني انها غير فعالة، فقد استطاعت وباستخدام أدواتها المختلفة التحكم في عرض النقود إلى حد ما، سواء بالزيادة من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية أو بالنقصان من خلال اتباع سياسة نقدية انكماشية.

شهد العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر تطورات متزايدة باستثناء صافي الموجودات الخارجية الذي انخفض بعد سنة 2015 وذلك بسبب تراجع أسعار البترول، هذه التطورات في المعروض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية أثرت في معدلات التضخم فقد سجلت معدلات متذبذبة طيلة فترة الدراسة، وذلك تزامنا مع استخدام التمويل غير التقليدي الذي لجأت اليه الجزائر بعد أن لجأت إليه عديد الدول المتقدمة والذي يحتاج إلى امكانيات كبيرة ، غير ان الجزائر تبقى بعيدة عن استخدام مثل هذه الأداة وهذا ما أثر سلبا على معدلات التضخم.

وأخيرا تبقى أهمية وفعالية السياسة النقدية تختلف من اقتصاد لآخر وذلك حسب الامكانيات وحسب الاستقلالية الممنوحة لإدارة السياسة النقدية، والتركيز عليها وتوفر الشروط المناسبة كتوفر الأسواق المالية والنقدية الكفؤة والواسعة، وهذا ما تفتقد إليه الدول السائرة في طريق النمو ومنها الجزائر، كما أن فعالية السياسة النقدية تبرز بشكل كبير في مواجهة الضغوط التضخمية.

محاولة منا للإمام بمختلف جوانب الموضوع، والاجابة على الإشكالية المطروحة والتي كانت على النحو التالي: "هل نجحت السياسة النقدية في كبح الضغوط التضخمية ومعالجتها في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)؟"

فقد تم التطرق إلى كل من الجانب النظري للسياسة النقدية والتضخم وتم اسقاطه على حالة الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تحليلية للفترة (2008-2018)، وبناءا على ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات اولية على تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:

• **الفرضية الأولى:** والتي نصت على ان أسباب التضخم في الجزائر ترجع إلى أسباب نقدية ناتجة عن زيادة عرض النقود.

توصلنا إلى صحة هذه الفرضية جزئيا، حيث أن التضخم في الجزائر كان ناتجا عن زيادة العرض النقدي وذلك للإفراط في الاصدار النقدي الذي يعتبر من اهم أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الجزائر فمنذ فترة التسعينات كان يتم تحقيق الطلب الكلي عن طريق الاستيراد لمختلف المنتجات، ونفس الشيء في الفترة الحالية فالطلب الكلي مدعم على حساب العرض الكلي وهذا ما أدى إلى الاصدار النقدي دون مقابل في الانتاج الكلي، وبالتالي تعتبر الأسباب النقدية من اهم عوامل ظهور التضخم إلى جانب عوامل مالية متمثلة في زيادة الانفاق العام.

• **الفرضية الثانية:** والتي مفادها أنه لمحاربة التضخم لجأ بنك الجزائر إلى الأدوات غير المباشرة للتحكم في المعروض النقدي.

توصلنا إلى صحة هذه الفرضية حيث سجلت الأدوات غير مباشرة للسلطة النقدية عدة تطورات خاصة أداة معدل الاحتياطي الاجباري وأداة استرجاع السيولة، وهذا ما سمح بامتصاص فائض السيولة والمساهمة في كبح ارتفاع معدل التضخم، غير أن قدرة السياسة النقدية ضئيلة نوعا ما خاصة عندما تكون أسباب التضخم هيكلية ومؤسسية تتعلق بعوامل خارجية.

• **الفرضية الثالثة:** والتي تفرض أن السلطة النقدية في الجزائر تمارس الاستقلالية التامة في ادارة السياسة النقدية وهذا ما منحه اياها قانون النقد والقرض 10/90. تم دحض هذه الفرضية حيث تبين أن بنك الجزائر لا يمارس استقلاليته التامة التي منحه اياها قانون النقد والقرض 10/90 لعدم توفر بيئة مواتية ونقصان الشفافية حول استراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق.

• **الفرضية الرابعة:** والتي نصت أن التمويل غير التقليدي يسمح بتوفير السيولة للخرينة، لكن تتجم عنه آثار وخيمة متمثلة في ارتفاع معدل التضخم. توصلنا إلى صحة هذه الفرضية فالتمويل غير التقليدي يسمح بتوفير السيولة للحكومة، لكن ذلك ينجر عنه مخاطر التضخم الذي ينتج من طبع نقود نتيجة لسد العجز في الميزانية حيث سترتفع الأسعار وتتنخفض القدرة الشرائية للمواطن.

❖ النتائج العامة للدراسة:

بعد دراستنا النظرية والتطبيقية نخلص في الخاتمة إلى بعض النتائج كالتالي:

- تعد السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وكذا معالجة التضخم واستخدام أدواتها بما يتماشى ويخدم الاقتصاد.
- يعتبر التضخم ظاهرة ومشكلة اقتصادية ينتج عنها ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي.
- تقوم السياسة النقدية باستخدام عدة أدوات مضادة للتضخم من أجل تخفيضه ومعالجته، وحتى تبلغ الأهداف المرجوة لا بد من توفر ظروف مناسبة لتصبح أكثر فعالية.
- تختلف فعالية السياسة النقدية وأهميتها من بلد لآخر، فالاقتصاد الجزائري لا يملك سوق نقدية ومالية تضمن فعالية أدوات السياسة النقدية.

- استطاعت الجزائر تحقيق نتائج ايجابية فيما يخص التحكم في معدلات التضخم خاصة سنة 2014.
- التمويل غير التقليدي آلية جديدة لجأت إليها الدول المتطورة، وهي تعني الدول ذات الاقتصاد القوي، غير أن اقتصاد الجزائر لا يملك جهاز انتاجي يسمح له باحتضان مثل هاته آلية، كما أنه يصاحبها عدة مخاطر منها التضخم وفقدان العملة الوطنية لقيمتها.

❖ الاقتراحات:

من خلال معالجة الموضوع، ليتم تفعيل دور السياسة النقدية بشكل أفضل نقترح مايلي:

- اعطاء هدف استقرار الأسعار الأهمية البالغة وجعله الهدف الوحيد للسياسة النقدية، ذلك أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون في الوقت الحالي.
- اعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية في ممارسة مهامها ومسؤولياتها عن أهدافها المسطرة.
- ضرورة تطوير السوق المالي بالجزائر وتفعيل أدوات السياسة النقدية والعمل على تنشيطها خاصة أداة السوق المفتوحة.
- تفعيل جانب العرض الكلي الذي لم يواكب جانب الطلب الكلي حتى يتسنى معالجة الأسباب الهيكلية للتضخم.
- تعويض الواردات بالمنتوج المحلي لتجنب التضخم المستورد، وكذا تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ضرورة تنسيق السلطة النقدية مع السياسة الاقتصادية لتحقيق نتائج أفضل.
- توجيه السيولة الناتجة عن التمويل غير التقليدي إلى نفقات الاستثمار بدل نفقات الاستهلاك.
- العمل على خلق واستحداث موارد تمويل جديدة بدل خلق آليات اقراض جديدة (التمويل غير التقليدي).

❖ آفاق البحث:

لا يمكن الالمام بكل جوانب الموضوع ويبقى يثير عدة تساؤلات لذا نقترح الاشكاليات التالية:

- دور سياسة استهداف التضخم في الحد من التضخم في الجزائر ومتطلبات نجاحها.
- تأثير عرض النقود على أسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري.
- دور السياسات الاقتصادية في معالجة التضخم.
- واقع استقلالية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية في الجزائر.
- تحديات السياسة النقدية في ظل التوجه نحو الصيرفة الالكترونية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب

1. أحمد الأفندي محمد، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.
2. بن علي بن عزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
3. بن علي بن عزوز وامحمد محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
4. بوطيبة فيصل، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الثانية، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
5. جاسم عبد الله عقيل، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
6. حداد أكرم وهذلول مشهور، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
7. حمود مزنان فهد نصر، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
8. الخيكتاني نزار كاظم والموسوي حيدر يونس، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري، عمان، 2013.
9. السيد علي عبد المنعم والعيسى سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
10. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
11. عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمان، 2014.
12. عجمي جميل الجنابي هيل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2014.
13. عزت غزلان محمد، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
14. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
15. لطرش الطاهر، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
16. محمد الفولي أسامة ومحمود شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997.

17. محمد عادل عبد العزيز أحمد، الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.

18. الموسوي ضياء مجيد، إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، كنوز الحكمة، الجزائر، 2017.

19. الموسوي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

❖ الأطروحات والرسائل الجامعية

1. بلقاسمي سمية، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017.

2. بلوفاي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013.

3. بن الدين محمد امين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2009، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

4. بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016.

5. بن لدغم فتحي، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013.

6. حمادي خديجة، علاج التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005): دراسة اقتصادية قياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

7. دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015.

8. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014.
9. معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014.
10. هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006.
11. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016.

❖ المقالات

1. بن علي بن عزوز وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008.
2. بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، 2015.
3. جواد كاظم حسين، محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي: دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003-2013)، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 32، العدد 30، 2016.
4. سالم رشيد وبوشريط أسامة، أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم، _حالة الجزائر_، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016.
5. شفيق الشاذلي أحمد، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الحقيقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 39، أكتوبر 2017.
6. غريبي أحمد، مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار_حالة الجزائر_، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2016.

7. مكي محمد السيد إمامة ومحمد الرشيد طارق، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان، (1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2015.

❖ المداخلات

1. لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق: نظرة تقييمية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، 13 ماي 2013.

❖ التقارير

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2011.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017.

❖ النشرات الإحصائية

1. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012.
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 22، جوان 2013.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018.
4. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019.

❖ القوانين والأوامر

1. المادة رقم 09 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.
2. المادة رقم 10 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.
3. المادة رقم 02 من الأمر القانوني رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمعدلة والمتممة للمواد 09، 32 و35 و35 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.
4. المادة رقم 01 من الأمر القانوني رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمعدل والمتمم للأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.

❖ الجرائد الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52، صدرت بتاريخ 27 أوت 2003.

❖ المواقع الالكترونية

1. محمد لكصاسي، كلمة المحافظ لدى افتتاح يوم حول: عصرنة المصارف: انجازات

وأفاق، يوم 19 فيفري 2019، من على الموقع:

http://www.bank of -algeria. Dz/htm/ communicat_ mo3.htm.

الملخص

تعد السياسة النقدية المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وذلك لتحكمها في العرض النقدي، والحفاظ على استقراره لتجنب الاختلال في المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة التضخم الذي يعتبر من أهم المشكلات التي تسبب اختلالاً في التوازن الاقتصادي، فالسياسة النقدية تسعى من خلال أدواتها للحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب الضغوط التضخمية والحد منها، لذا تم القيام بدراسة تحليلية لمعرفة دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)، وقد تم التوصل إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تساهم بشكل نسبي في التحكم في معدلات التضخم، ذلك أن التضخم لا يرجع إلى أسباب نقدية فقط بل إلى أسباب هيكلية ومؤسسية أيضاً، كما أن البنك المركزي لا يمارس استقلاليته التامة، ولذا يجب منحه المزيد من الاستقلالية والصلاحيات في توجيهه وتسيير أدواته نحو علاج التضخم وبما يخدم الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، السلطة النقدية، الكتلة النقدية.

Abstract

Monetary policy is the primary engine of economic activity that controls the and maintains its stability to avoid imbalance in the overall economic ,money supply which is one of the most important problems that cause , especially inflation,variables an imbalance in the economy. The monetary policy seeks through its various tools to To know the role of . avoid and reduce inflation pressure,maintain price stability monetary policy in handling inflation in Algeria during the period(2008-2018) an This study concluded that monetary policy in .analytical study was carried out Algeria contributes relatively to controlling inflation rates because inflation does not It is related to structural and institutional reasons .result from Monetary reasons only so it must , the central bank does not exercise its full independence, Moreover.as well be given more independence and power to direct and operate its tools towards .handling inflation and in a way that serves the economy

. Cash block, Monetary power, inflation, Monetary policy:**Keyes words**